

## المحتويات

الصفحة

1	الفصل الثالث : القطاع الزراعي
1	نظرة عامة
2	الموارد الطبيعية في الدول العربية
2	الموارد الزراعية
4	الموارد المائية
6	العمالة الزراعية
6	القوى العاملة في الزراعة
7	الهجرة من الريف إلى المدن
8	إنتاجية العمل الزراعي
9	الإنتاج النباتي والحيواني والسلكي
9	الإنتاج النباتي
10	الإنتاج الحيواني
11	الإنتاج السلكي
13	الصادرات والواردات الزراعية
13	الميزان التجاري الزراعي
15	الواردات والصادرات من السلع الغذائية الرئيسية
17	التجارة الزراعية العربية البينية
18	الفجوة الغذائية العربية
19	الاكتفاء الذاتي الغذائي
20	السياسات الإنمائية الزراعية
21	أفاق تطوير الأداء الزراعي
23	ملحق (1/3) : الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية (1990 و 2000-2002)
24	ملحق (2/3) : الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية (1990 و 1995-2001)
25	تابع ملحق (2/3) : الموارد المائية المتاحة واستخداماتها في الزراعة في الدول العربية
26	ملحق (3/3) : إنتاجية العمالة الزراعية في الوطن العربي (1990 و 1995 و 2000-2001)
27	ملحق (4/3) : تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية (1999-2002)
28	تابع ملحق (4/3) : تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي (1990 و 1995-2002)
29	ملحق (5/3) : تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية (1990 و 1995-2002)
30	ملحق (6/3) : الصادرات والواردات الزراعية العربية (1990 و 1995-2001)
31	ملحق (7/3) : واردات الدول العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية (1990 و 1995-2001)
32	ملحق (8/3) : الصادرات بالكمية والقيمة من السلع الغذائية (1990 و 1995-2001)
33	ملحق (9/3) : التجارة الزراعية العربية البينية
34	ملحق (10/3) : الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية (1990 و 1995-2001)

## نظرة عامة

تحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية والاستثمار في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول العربية نظراً لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء والمواد الأولية، وكقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل. وهناك مستجدات كثيرة زادت من الأهمية النسبية للزراعة تتمثل في استمرار العجز الغذائي خلال العقدين الأخيرين وتفاقمه، وتحقيق إنجازات علمية مهمة في الآونة الأخيرة، وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية وهندسة الجينات مما يفيد الزراعة والأنشطة المرتبطة بها بحثاً وتطويراً وإنتاجاً. هذا بالإضافة إلى تنامي أهمية أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وتلافي الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر وتلوث التربة والمياه والهواء وتدمير المراعي والغابات.

يقدر الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية في عام 2002 بحوالي 79.6 مليار دولار، أي بانخفاض بلغ حوالي 2.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2001. مقابل زيادة بلغت في المتوسط حوالي 2.4 في المائة خلال الفترة 1990-2002، الجدول رقم (1).

### الجدول رقم (1)

تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول العربية  
(بالأسعار الجارية)

(مليون دولار)

معدل النمو (%)		2002	2001	2000	1990	
2002-2001	2002-1990					
1.2	3.4	716567	708162	729018	479461	الناتج المحلي الإجمالي
2.3-	2.4	79576	81458	80109	60115	الناتج الزراعي
		11.1	11.5	11.0	12.5	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحق (1/3).

ويمثل الناتج الزراعي للدول العربية عام 2002 حوالي 11.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تكاد تكون ثابتة تقريباً خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وتفاوتت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي العربي من

دولة لأخرى. حيث تشير تقديرات الناتج الزراعي لعام 2002، أنه يحتل درجة متقدمة في الهيكل الاقتصادي لعدد من الدول العربية، مثل السودان الذي يتصدر مجموعة الدول العربية من حيث أهمية القطاع الزراعي في الناتج المحلي ونسبة 38.6 في المائة، يليه العراق 30.6 في المائة، ثم سورية 25.4 في المائة، وموريتانيا حوالي 19.9 في المائة. وتراوحت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام بين حوالي 9.3 في المائة و15.8 في المائة في الدول العربية ذات الإمكانيات الزراعية الجيدة مثل مصر والمغرب وتونس والجزائر واليمن. وتتنخفض هذه النسبة في الدول العربية ذات الإمكانيات الزراعية الضعيفة، مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث تتراوح بين حوالي 0.4 في المائة في الكويت و5.1 في المائة في السعودية.

وقد تباينت معدلات نمو الناتج الزراعي خلال عام 2002 بالمقارنة مع العام السابق، حيث سجلت معظم الدول العربية زيادة في ناتجها الزراعي، وتراوحت تلك الزيادة بين 12.2 في المائة في المغرب و0.6 في المائة في موريتانيا. وتعود الزيادة في الناتج الزراعي في بعض الدول العربية إلى تحسن الظروف المناخية، وإلى السياسات الزراعية التي تم تطبيقها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي والتي استهدفت تحرير الأسعار، وإزالة العديد من القيود الإدارية والتجارية.

ومن جهة أخرى، أدى تراجع الناتج الزراعي في أربع دول عربية إلى انخفاض قيمة الناتج الزراعي الإجمالي في عام 2002 عما كان عليه في العام السابق. فقد انخفضت قيمة الناتج الزراعي في ليبيا بنسبة 46.2 في المائة ويعكس ذلك تأثير الانخفاض الكبير في سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار. كما انخفضت قيمة الناتج الزراعي في مصر بنسبة 6.4 في المائة، وفي الجزائر بنسبة 5.1 في المائة، وفي العراق بنسبة 4.9 في المائة، الملحق (1/3).

من ناحية أخرى، انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي عام 2002 بنسبة 4.5 في المائة ليبلغ حوالي 279 دولار. ويتفاوت متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية حيث يبلغ حوالي ألف دولار في العراق، ويتراوح بين 743 دولار و244 دولار في الإمارات والسعودية ولبنان وسورية وتونس، وبين 211 دولار و120 دولار في كل من ليبيا ومصر والمغرب والسودان وعمان وقطر والجزائر، ويقل عن 100 دولار في كل من البحرين واليمن وموريتانيا والكويت والأردن وجيبوتي.

## الموارد الطبيعية في الدول العربية

### الموارد الزراعية

تبلغ المساحة الإجمالية للدول العربية حوالي 1402 مليون هكتار، أي حوالي 10.2 في المائة من إجمالي مساحة اليابسة في العالم. ولا تشكل الموارد الأرضية الزراعية العربية ذات الطاقة الإنتاجية إلا نسبة ضئيلة من تلك المساحة، نظراً

لوجود حوالي أربعة أخماس الأراضي الزراعية العربية في المناطق الجافة التي لا يتعدى فيها سقوط الأمطار 150 ملم في السنة وشبه الجافة التي لا يتعدى سقوط الأمطار فيها 300 ملم في السنة. وتتميز الدول العربية بوجود أقاليم مناخية زراعية متنوعة، حيث المناخ المعتدل مع الحار، والممطر مع الجاف، والممطر الشتوي مع الممطر الصيفي المداري، وهذا التنوع المناخي الفريد يساعد في تنوع بيولوجي في البيئة بشقيها النباتي والحيواني، حيث توجد على امتداد الدول العربية أقاليم البساتين والغابات، وأقاليم الزراعات الكثيفة والواسعة والهامشية، وأقاليم المراعي الطبيعية بدرجاتها المتفاوتة. ويساهم التنوع المناخي أيضاً في توفر كمية من الموارد الوراثية النباتية، التي تمثل مورداً كبيراً لثورة تكنولوجية حيوية.

وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بحوالي 197 مليون هكتار (14.1 في المائة من المساحة الإجمالية)، وتقدر مساحة الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي عام 2001 بنحو 64.8 مليون هكتار منها 7.4 مليون هكتار تزرع بالمحاصيل الزراعية المستديمة. وتعتبر الزراعة المطرية هي الأكثر انتشاراً في الدول العربية، إذ تبلغ مساحة الأراضي التي تعتمد على الزراعة المطرية نحو 30.4 مليون هكتار، أي ما يعادل 53 في المائة من مساحة الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية، كما تبلغ مساحة الأراضي الزراعية المروية حوالي 9.3 مليون هكتار (16 في المائة)، والأراضي التي تترك بوراً بدون زراعة حوالي 17.7 مليون هكتار أي نحو 31 في المائة من المساحة الإجمالية للأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية.

وتعتبر الدول العربية من أفقر المناطق في العالم من حيث سقوط الأمطار، حيث يقدر معدل المتوسط السنوي للهطول المطري بحوالي 160 ملم مقابل 720 ملم على المستوى العالمي و500 ملم في استراليا و600 ملم في أوروبا و700 ملم في أفريقيا وأمريكا الشمالية. وتتصف الأمطار في الدول العربية باختلافها وتذبذبها من سنة لأخرى مما يؤثر مباشرة على كمية إنتاج المحاصيل من سنة لأخرى. ويتميز المناخ الجاف وشبه الجاف السائد في الدول العربية بدرجات الحرارة العالية وتفاوتها بين الليل والنهار والسطوع الشمسي شبه الدائم والجفاف وشدة الرياح، وتساهم هذه الظروف المناخية مجتمعة إلى ارتفاع معدلات التبخر حيث تصل إلى 2500 ملم/السنة في شواطئ الخليج العربي وجنوب البحر الأحمر، كما يضيع ما يتراوح بين 80-90 في المائة من الأمطار في المناطق الحارة نادرة الغطاء النباتي، مما يساهم في وجود تربة غنية بالأملاح فقيرة بالعناصر الغذائية كالأزوت والفوسفور بسبب نقص المواد العضوية.

بلغ إجمالي مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية في عام 2001 حوالي 420 مليون هكتار يتركز معظمها في السودان حوالي 29 في المائة، والسعودية حوالي 22 في المائة، والصومال حوالي 11 في المائة، وموريتانيا حوالي 10 في المائة. ويتوزع الباقي على 9 دول عربية. ويعتبر حوالي 10 في المائة من إجمالي مساحة المراعي العربية بحالة ممتازة، وحوالي 20 في المائة بحالة جيدة، أما المتبقي منها فهي مراعي فقيرة. وتوفر المراعي الطبيعية حوالي 68 في المائة من إجمالي الموارد العلفية المتاحة للثروة الحيوانية، كما تعتبر إنتاجية المراعي في الدول العربية ضعيفة.

بوجه عام وتفاوت من حيث المكان والزمان لارتباطها المباشر بمستوى الهطول المطري، وهي أقل بكثير من الطاقة الإنتاجية الممكنة للبيئة الرعوية. ولا يتجاوز متوسط إنتاجية الهكتار من المراعي الطبيعية في الدول العربية 5 كغم من اللحوم الحمراء، تمثل حوالي خمس إنتاجية الهكتار في الدول المتقدمة. ويرجع انخفاض إنتاجية المراعي إلى ضعف الإدارة الرعوية، والممارسات الخاطئة الناجمة عن الرعي الجائر والمبكر، وقلع الشجيرات والأعشاب وحرث الأراضى الرعوية وإهمال التجديد والتسميد.

وتقدر مساحة الغابات في الدول العربية عام 2001 بنحو 94 مليون هكتار، أي ما نسبته 2.2 في المائة من إجمالي مساحة الغابات في العالم، الملحق (2/3). ويتركز حوالي 95 في المائة من هذه المساحة في 6 دول عربية وفقاً لتسلسل أهميتها، وهي السودان حوالي 50 في المائة، وتليه الجزائر والمغرب والصومال وموريتانيا واليمن. وتخضع الغابات في غالبية الدول العربية لكثير من الانتهاكات والتعديات كالإزالة والاستغلال التجاري الجائر، والحرق والتحطيب والحرائق والأمراض والجفاف، مما يساهم في انحسار مساحة الغابات في بعض الدول، مثل السودان وموريتانيا، وتدهور خصائصها من حيث النوعية والإنتاجية والكثافة والتوازن البيئي في دول أخرى. وتشير التقديرات إلى أن إنتاجية الغابات في وحدة المساحة قد تدهورت في معظم المناطق حيث انخفضت من حوالي 100 طن/هكتار في الغابة المكتملة السليمة، إلى حوالي طن/هكتار في الغابات التي بلغ التدهور فيها مراحلها الأخيرة.

## الموارد المائية

تقدر الموارد المائية المتاحة في الدول العربية من كافة المصادر بنحو 259 مليار م<sup>3</sup>، ويبلغ متوسط نصيب الفرد من تلك الموارد حوالي 890 م<sup>3</sup>/السنة. وتقدر الموارد المائية المستغلة حوالي 193 مليار م<sup>3</sup>، أي ما يعادل نحو 75 في المائة إجمالي تلك الموارد. وتستحوذ الزراعة على النصيب الأكبر من استخدامات المياه بنسبة تبلغ 87 في المائة.

وتقدر الموارد المائية السطحية المتاحة للاستغلال في الدول العربية بنحو 194 مليار م<sup>3</sup>، وتعتبر الأنهار الطبيعية والأودية والسيول المصدر الرئيسي للموارد المائية السطحية، وتفاوت هذه الكميات من عام لآخر، لارتباط ذلك بتذبذب كميات الأمطار، والاحتياجات المائية للدول المشاركة في هذا المورد من خارج المنطقة العربية. وتقدر كمية مياه الأمطار التي تتساقط على الدول العربية بنحو 2286 مليار م<sup>3</sup> في السنة، أي حوالي 2.5 في المائة من إجمالي كميات الأمطار في العالم، ويهطل حوالي 15 في المائة من تلك الكميات على مساحات واسعة وعلى شكل أمطار خفيفة تقل عن معدل 100 ملم في السنة، الأمر الذي يتعذر معه الاستفادة منها نظراً لسرعة تبخرها، كما يهطل حوالي 19 في المائة من كميات الأمطار السنوية على مساحة 220 مليون هكتار، وبمعدل يتراوح بين 100-300 ملم في السنة حيث تستفيد المراعي الضعيفة من تلك الأمطار، كما يمكن الاعتماد عليها في زراعة بعض المحاصيل التي تتحمل الجفاف. وتبلغ نسبة الأمطار التي تتساقط على الدول العربية بمعدلات مناسبة تتراوح بين 300 - 1000 ملم في السنة حوالي

46 في المائة من إجمالي الكميات السنوية، ويستفيد منها حوالي 252 مليون هكتار، وتعتبر هذه أمطاراً زراعية ذات جدوى.

ويعادل متوسط الأمطار في الدول العربية حوالي 160 ملم في السنة أي 1600 م<sup>3</sup>/هكتار/السنة، مقابل 7200 م<sup>3</sup>/هكتار/ السنة على المستوى العالمي، أي حوالي 22 في المائة، ويبلغ متوسط نصيب وحدة المساحة من المياه السطحية الجارية في المنطقة العربية حوالي 0.66 لتر/ ثانية/ كم<sup>2</sup> مقابل 9.5 لتر/ ثانية/ كم<sup>2</sup> على المستوى العالمي. ويبلغ متوسط نصيب وحدة المساحة في الدول العربية من المياه الداخلية المتجددة (الجريان السطحي والوارد السنوي للمياه الجوفية) حوالي 0.75 لتر/ ثانية/ كم<sup>2</sup> مقابل 9.67 لتر/ ثانية/ كم<sup>2</sup> على المستوى العالمي أي نحو 7.8 في المائة.

يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بين 7 - 14 ألف مليار م<sup>3</sup>، كما يقدر حجم التغذية السنوية لهذا المخزون بنحو 43 مليار م<sup>3</sup>، أي ما يعادل 0.3 - 0.6 في المائة من إجمالي المخزون. ويعتبر مصدر هذه المياه من أحواض مائية مشتركة بين مجموعة من الدول المتجاورة وهي حوض الحماد المشترك بين السعودية والعراق وسورية والأردن، والخزانات المشتركة بين الجزائر وتونس، وحوض طبقة الدمام الممتد عبر دول الخليج العربي، وحوض الحجر النوبي الممتد بين مصر والسودان وليبيا وتشاد. وتعتبر المعلومات حول الموارد المائية الجوفية في هذه الأحواض جزئية وغير دقيقة، وأن الاستغلال الاقتصادي لهذه الأحواض يتطلب إجراء دراسات مشتركة حولها، بالإضافة إلى التنسيق بين الدول المعنية لاستغلالها نظراً لوجود المياه على أبعاد عميقة، مما يرفع من تكلفة استثمارها. كما يعترها العديد من المحددات والتي تتمثل في عدم ملائمة نوعية المياه أحياناً كارتفاع نسبة الملوحة فيها، بالإضافة إلى ضعف الطاقة المائية لبعض المناطق في تلك الأحواض، وتأثرها بدورات الجفاف والاستقرار المفرط وتسرب مياه البحر إليها، وتدهور نوعيتها، وبالتالي عدم صلاحيتها للأغراض الزراعية، وتدمير البيئة، هذا إلى جانب غياب التخطيط والمراقبة والإدارة المائية والزراعية الفاعلة. ولا بد من مكافحة ظاهرة الضخ المفرط وغير الآمن للمياه الجوفية في الدول العربية، من خلال توسيع وتطوير شبكات وأساليب الرصد المائي، لمتابعة واستكمال عمليات المسح والاستقصاء المائي، والتعمق في دراسة النظم الهيدرولوجية والثروات المائية الجوفية بصورة أفضل من حيث حجمها وأعماقها وغازاتها. كما يلزم الاهتمام بتقنيات الاستشعار عن بعد، وتطبيقاتها والتصوير الفضائي بأنواعه الحراري والراداري للكشف والتنقيب عن المياه الجوفية.

ويقدر حجم الموارد المائية غير التقليدية بنحو 14 مليار م<sup>3</sup> منها نحو 4 مليار م<sup>3</sup> من المياه المحلاة، وحوالي 10 مليار م<sup>3</sup> من مياه الصرف الصحي المعالجة والمستخدمة في الدول العربية للأغراض الزراعية، الملحق (2/3).

تتسم كفاءة الري الزراعي في الدول العربية<sup>(1)</sup> بالضعف وهي لا تتجاوز 50 في المائة، وتتخفف هذه النسبة في مناطق الري بالتطويق في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ تتراوح تلك الكفاءة بين حوالي 30-40 في

(1) تعكس كفاءة الري صافي استهلاك المحاصيل الزراعية من المياه منسوبة إلى إجمالي الموارد المائية المخصصة للري سنوياً X 100، وتمثل باقي النسبة الفاقدة عن طريقة التسرب والتبخر وسوء الاستخدام.

المائة، وترتفع في أساليب الري بالتنقيط إلى حوالي 90 في المائة. وينتشر الري السطحي التقليدي في الدول العربية حيث يمثل حوالي 76 في المائة من إجمالي المساحات المروية، مقابل حوالي 14 في المائة للري بالرش، وحوالي 10 في المائة للري بالتنقيط. ويساهم الري السطحي في هدر المياه وارتفاع مستوى الماء الأرضي، وزيادة ملوحة التربة واستنزاف بعض العناصر الغذائية في التربة، وانخفاض إنتاجية الأرض وعائد المياه. وتتمثل المحاور الرئيسية لتطوير هذه الموارد المائية في تنمية الموارد البشرية وتأهيلها وتدريبها، وتقوية عنصر الإرشاد بين أوساط المزارعين، وتطوير وسائل الري التقليدي من خلال تبطين الأقنية الترابية، واستخدام الأقنية الأسمنتية والأقنية الأنبوبية المغلقة، وضبط وتوزيع الماء المخصص للمزارعين بالمواعيد والكميات المناسبة، والاعتناء بتسوية التربة وبالمقنات المائية، ومواعيد الري، وتنظيم شبكات الصرف، والتوسع في استخدام طرق الري الحديث، إضافة إلى اختيار الأصناف المحصولية المناسبة والمقاومة للجفاف والملوحة، واختيار التركيب المحصولي الملائم، والاهتمام بالري التكميلي، ومكافحة التبخر من خلال تنسيق الجهود وتكثيف البحوث الزراعية.

## العمالة الزراعية

### القوى العاملة في الزراعة

يتميز عدد سكان الريف بأنه في حالة تغير مستمر، سواء من حيث الحجم المطلق للسكان أو من حيث تحركهم وهجرتهم من القطاع الزراعي الريف إلى القطاعات الأخرى. ومع التطور العلمي والتقني والصناعي يميل عدد سكان الريف، وبالتالي عدد القوة البشرية الزراعية العاملة، إلى التناقص، حيث يزيد تطور واتساع القطاعات غير الزراعية وبصفة خاصة قطاعي الصناعة والخدمات، من حاجتها إلى اليد العاملة التي يتم الحصول على جزء منها من الريف، الذي تتناقص حاجته إلى اليد العاملة بسبب التقدم العلمي الزراعي الناجم عن ازدهار التصنيع، وبخاصة بسبب الميكنة الزراعية التي غالباً ما تشمل مختلف الأنشطة والعمليات الزراعية في الدول المصنعة، وترفع من إنتاجية العامل الزراعي، وتقلل بالتالي من الحاجة إلى اليد العاملة الزراعية المباشرة.

وتشير التقديرات إلى أن القوة العاملة الزراعية التي تضم شريحة السكان الزراعيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة تشكل حوالي 36 في المائة من إجمالي السكان الزراعيين، تقدر بنحو 87 مليون نسمة، منهم 31 مليون نسمة هم النشطون اقتصادياً، وهذه نسبة ما زالت ضئيلة بالمقارنة مع الدول الأخرى. أما الباقون من السكان الزراعيين وعددهم 56 مليون نسمة فهم قوة بشرية زراعية متعطلة، وغير مساهمة في العملية الاقتصادية الزراعية على الرغم من قدرتها على ذلك. وبالرغم من أن هذا يختلف كثيراً من بلد إلى آخر ومن موسم إلى آخر، إلا أنه يبرز مدى حجم الطاقة البشرية المهشمة والمهدورة، ويجسد خطورة البطالة بأنواعها وبخاصة في القطاعات الزراعية العربية، باعتبارها مشكلة اجتماعية اقتصادية سياسية بكل مضاعفاتها، وهي بطالة تزداد تقاماً طالما أن فرص العمل الجديدة

تقل أو تعجز عن استيعاب الأعداد المتزايدة الداخلة إلى سوق العمل. ويعتبر إتاحة فرص العمل أمام هذه الفئات المتعطلة من خلال زيادة معدلات الاستثمار أحد ركائز التنمية وهدفاً مهماً من أهدافها.

وتتفاوت الدول العربية فيما بينها من حيث الأهمية النسبية للقوة العاملة بالزراعة، إذ تتسم بالارتفاع في الدول العربية ذات الدخل المنخفض حيث تمثل تلك العمالة حوالي نصف عدد القوى العاملة الكلية أو أكثر، حيث بلغت في جيبوتي حوالي 79 في المائة، وفي السودان حوالي 60 في المائة، وفي موريتانيا حوالي 53 في المائة، وفي اليمن حوالي 50 في المائة. وتقل هذه النسبة في بعض الدول العربية ذات الامكانيات الزراعية، حيث تبلغ حوالي 35 في المائة في المغرب وعمان، وحوالي 33 في المائة في مصر، وحوالي 27 في المائة في سورية، وحوالي 24 في المائة في تونس والجزائر، وحوالي 11 في المائة في الأردن، وتقل هذه النسبة عن 10 في المائة في كل من العراق والسعودية وليبيا والإمارات ولبنان. ولا تتجاوز نسبة العاملين في الزراعة عن 2 في المائة في كل من الكويت وقطر والبحرين.

## الهجرة من الريف إلى المدن

إن من أهم أسباب انخفاض القوى العاملة الزراعية الهجرة من الريف إلى المدن، بسبب تركيز معظم مشاريع التنمية الصناعية والأنشطة الخدمية في المناطق الحضرية، وارتفاع معدلات الأجور فيها مما يؤدي إلى زيادة في الضغط على مرافق المدن وخدماتها المتاحة من جهة، واختلال في سوق العمل في القطاع الزراعي من جهة أخرى، وبالتالي ظهور نقص في القوى العاملة الزراعية في كثير من الدول العربية، فعلى سبيل المثال تعاني الزراعة في مصر من عدم توفر الأيدي العاملة وارتفاع أجورها، وبخاصة في الأيدي العاملة من الذكور البالغين، وتحديدًا في موسم ذروة العمل الزراعي.

تعتبر ظاهرة الهجرة سواء كانت داخلية من الريف إلى الحضر في إطار الدولة الواحدة، أو خارجية إلى الدول العربية المجاورة، من أهم المعوقات التي تواجه الزراعة العربية في الوقت الحالي، إذ تؤدي إلى ارتفاع كبير في أجور العمالة الزراعية المتوفرة، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج بمعدلات أعلى من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وتقليل الهوامش الربحية، وتراجع الاستثمار.

ويعود تنامي ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن في كثير من الدول العربية إلى قلة الدخول من الأنشطة الزراعية عموماً، وإلى التخلف النسبي لمستوى الخدمات في الريف، وإلى جاذبية المدينة النسبية، من حيث النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشكل أحد أهم عوامل الهجرة إليها. ونشير في هذا الخصوص إلى التفاوت الكبير بين الريف والحضر، إذ أن متوسط دخل الفرد في القطاعات غير الزراعية العربية يعادل وسطياً 3-6 أضعاف متوسط الدخل في القطاع الزراعي، هذا إلى جانب الفجوة الكبيرة في مستوى الخدمات بين الريف والحضر، حيث لا يتجاوز من يحصل

على المياه المأمونة من السكان في الريف حوالي 50 في المائة وحوالي 60 في المائة في مجال الرعاية الصحية وحوالي 30 في المائة في مجال الصرف الصحي. وتتم الهجرة من الريف إلى المدينة في الدول العربية بتسارع كبير، يتجاوز فرص العمل المتاحة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما تتجاوز إمكانات الاستيعاب المحدودة للمدن العربية، إذ يتزايد سكان المدن العربية بمعدل وسطي يبلغ حوالي 4.6 في المائة، مقابل حوالي 0.8 للسكان الزراعيين، بينما يبلغ متوسط المعدل العام للنمو السكاني في الدول العربية نحو 2.3 في المائة، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع معدلات النزوح من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى.

وتلحق الهجرة الداخلية الضرر بالأراضي الزراعية، نظراً لإهمالها وتركها دون استغلال، إضافة إلى التوسع العمراني الذي يتم على حساب الأرض الزراعية في المدن التي تتم الهجرة إليها. إن هذه الآثار السلبية تنشأ لعدم مواكبة تلك الهجرة بزيادة في كفاءة الإنتاج الزراعي بإدخال تقنيات حديثة تزيد من الإنتاجية من ناحية، وعدم مقدرة في الأنشطة الاقتصادية الأخرى في المدن على استيعاب الأعداد المهاجرة. وتؤدي الهجرة أيضاً إلى زيادة الضغوط على سوق العمل في المدن وانتشار العديد من الأعمال الهامشية غير المنتجة. إن الحد من تسارع الهجرة الريفية، وإيقاف التضخم الحضري يشكلان ضرورة ملحة للقطاعات الريفي والحضري، ويمكن أن يتم ذلك من خلال التنمية الريفية المتكاملة الذاتية المستدامة والمتوازنة القادرة على تطوير الريف وتنميته، وتوفير فرص العمل اللازمة لسكانه. وهناك مجالات واسعة في أكثر من ميدان لتوفير فرص العمل اللازمة لتشغيل الفائض من القوة البشرية الزراعية في العديد من الدول العربية تتمثل في (1) استغلال الموارد الأرضية والمائية المتاحة غير المستغلة وترشيد أو تكثيف المستغل منها، إذ أن استثمار نصف هكتار إضافي في الزراعة المروية أو هكتارين في الزراعة المطرية يوفر فرصة عمل جديدة ومجدية ومستمرة، كما يضمن لشاغلها مصدر رزق دائم، ويتكاليف مقبولة نسبياً بالمقارنة مع تكاليف إيجاد فرص عمل جديدة في القطاعات الأخرى، (2) استخدام التكتيف الزراعي أي زيادة إنتاجية وحدة المساحة بتوظيف المزيد من العمل ورأس المال، إذ أن هكتاراً من الزراعة الكثيفة يحتاج وسطياً إلى 3-6 أضعاف العمالة التي يحتاج إليها هكتار الزراعة الواسعة، (3) توسيع القاعدة الصناعية المعتمدة على الزراعة نظراً للترابط العضوي والمنفعة المتبادلة بين القطاعين الزراعي والصناعي، (4) توسيع وتحسين البنى الأساسية والمرافق والخدمات في الريف من شبكات الري والصرف والسدود والطرق والجسور، وتوفير منشآت الإنتاج والتخزين والتوزيع، وتطوير السكن وتنظيمه، وتوفير المرافق والخدمات والمنشآت اللازمة في ميادين التغذية، ومياه الشرب والتعليم والصحة والتجارة والنقل، وكذلك نشر ودعم الصناعات الريفية والحرف التقليدية والمحلية.

## إنتاجية العمل الزراعي

تتسم إنتاجية العمل الزراعي في الدول العربية بالتدني بالمقارنة مع الدول الأخرى ويتسع التباين أو يضيق حسب نوعية المحصول، إذ تمثل إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية بالمقارنة مع نظيره في الدول المتقدمة حوالي 11 في

المائة في الحبوب، وحوالي 16 في المائة في الخضار، وحوالي 21 في المائة في الفواكه، وحوالي 8 في المائة في البقول، وحوالي 66 في المائة في الدرنات. وتعتبر إنتاجية العمل في القطاع الزراعي ضعيفة بالمقارنة مع إنتاجية العمل في القطاعات الأخرى، وعلى سبيل المثال بلغ متوسط إنتاجية العامل الصناعي في عام 2001 خمسة أضعاف متوسط إنتاجية العامل الزراعي في العام ذاته. وتسهم عدة عوامل في ضعف إنتاجية العمل الزراعي منها الضعف النسبي في المستوى التعليمي والصحي للمنتج الزراعي، والتأثير السلبي للعوامل الطبيعية والمناخية غير المواتية أحياناً، والخلل في السياسات السعرية وتدهور شروط التبادل التجاري، وقد ساهمت كل هذه العوامل مجتمعة أيضاً في ضعف الكفاءة الاقتصادية الزراعية<sup>(2)</sup>. ويمثل دخل العامل الزراعي في الدول العربية حوالي 20-35 في المائة من دخل نظيره في القطاعات الاقتصادية الأخرى غير الزراعية. وبلغت إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية عام 2001 حوالي 2608 دولار، أي بزيادة طفيفة نسبتها 0.6 في المائة مقارنة مع عام 2000، كما بلغت الكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية خلال العام حوالي 0.37 في المائة. وتفاوتت إنتاجية العامل الزراعية والكفاءة الاقتصادية الزراعية فيما بين الدول العربية، حيث تتسم بالارتفاع في بعض الدول العربية مثل العراق وليبيا ولبنان، الملحق (3/3). وتبين بعض الدراسات أن هناك مجالات كبيرة لزيادة إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية، إذ يمكن مضاعفتها بمعدل يتراوح بين 2-4 مرات من خلال القضاء على الأمية في الريف العربي، الذي لا تتجاوز فيه نسبة من يعرف القراءة والكتابة في شريحة الكبار 50 في المائة، والتوسع في استخدام التقانة الزراعية الحديثة من بذور وأصناف محسنة، وتكثيف الإرشاد والتدريب على استخدام تلك التقانات، والتوسع في استخدام الطرق الحديثة للري.

## الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي

### الإنتاج النباتي

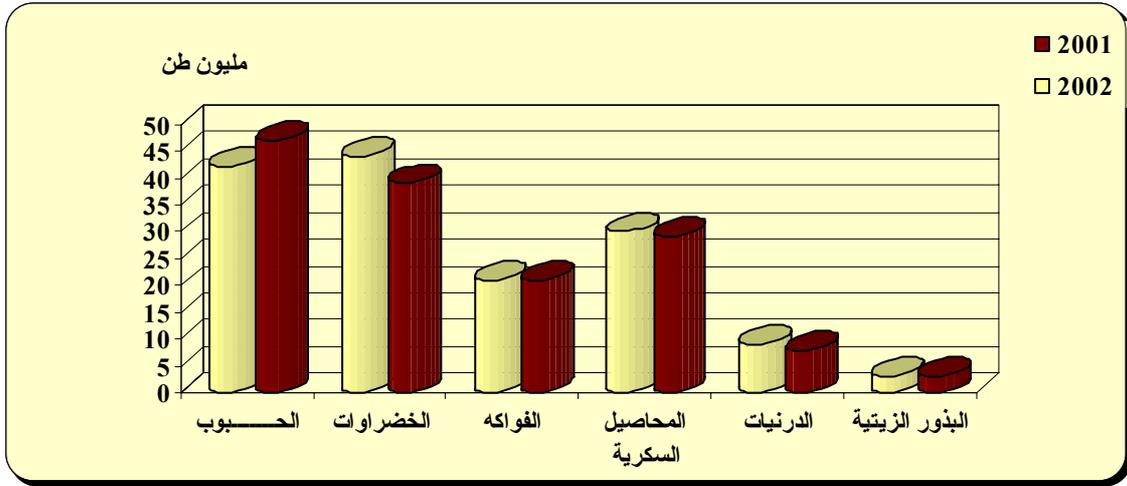
انخفضت المساحة المحصولية في الدول العربية عام 2002 بنسبة 3.7 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، نظراً لانخفاض المساحة المحصولية لمجموعة الحبوب بنسبة 1.6 في المائة، التي تمثل مساحتها المحصولية حوالي 69 في المائة من المساحة المحصولية الإجمالية، وذلك نظراً للظروف المناخية غير المواتية، وتباين كميات هطول الأمطار وتذبذبها في معظم الدول العربية الزراعية الرئيسية. حيث أن تقلب العوامل المناخية، وبخاصة الأمطار، تجعل الإنتاج الزراعي المطري يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار.

وتشير تقديرات الإنتاج الزراعي لعام 2002 إلى أن إنتاج معظم محاصيل الحبوب قد سجل تراجعاً بالمقارنة مع العام السابق، حيث انخفض إنتاجها بنسبة 9.1 في المائة، وسجل إنتاج القمح انخفاضاً بنسبة 9.5 في المائة نظراً لانخفاض متوسط غلة الهكتار بنسبة 14.5 في المائة، وتركز الانخفاض في عدد من الدول العربية المنتجة الرئيسية للقمح مثل مصر وتونس. كما انخفض إنتاج الشعير بنسبة 32.9 في المائة نظراً لانخفاض متوسط غلة الهكتار بنسبة 36.0 في

(2) الكفاءة الاقتصادية الزراعية = نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي مقسومة على نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى إجمالي القوى العاملة في كافة القطاعات.

المائة كان معظمه في سورية وتونس. وبالمقابل، سجل إنتاج البذور الزيتية، التي تحتل حوالي 9 في المائة من المساحة المحصولية زيادة بنسبة 2.3 في المائة وإنتاج الدرنات زيادة بنسبة 5 في المائة. وسجلت المحاصيل الأخرى المطرية والمروية تطورات متباينة، الملحق (4/3). وعموماً فإن نسب الزيادة التي تحققت خلال العام في إنتاج بعض المحاصيل قد نجمت عن تحسن الغلة في إطار الجهود التي تبذلها الدول العربية للتوسع في استخدام التقانات الإنتاجية الحديثة، وتنفيذ البرامج التقنية الزراعية المتكاملة والاهتمام بالخدمات المساندة للإنتاج من إرشاد وبحوث تطبيقية.

الشكل (1) : تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2001 و2002



وتجدر الإشارة إلى أن التقلب وعدم الاستقرار، صفتان ملازمتان للإنتاج الزراعي، وهو ما ينعكس على استقرار الدخل الزراعي والتجارة الزراعية والأمن الغذائي العربي، مما يتطلب مجابهتها والحد من آثارها السلبية وتحسين كفاءة سبل التصدي لها، من خلال زيادة الاهتمام برصد الظواهر المناخية ذات الأهمية الزراعية الخاصة (كالمطر والحرارة والجفاف)، وتطوير أدوات وأساليب الرصد والاستقصاء والبحث والتحليل والتنبؤ واستكمال شبكات محطات الأرصاد الجوية والاستفادة من المنجزات التقنية الحديثة. وكذلك المحافظة على الموارد المائية وتميئتها، ورفع كفاءة استغلالها، وبصفة خاصة مياه الأمطار، والاستفادة من ثورة التقنية الحيوية في مجال ابتكار واستنباط الأصناف ذات الإنتاجية العالية، والقدرة على تحمل الجفاف والملوحة. هذا، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالتخطيط الزراعي واختيار التركيبات المحصولية الأكثر ملائمة، وتطوير نظم التأمين الزراعي، وبصفة خاصة في المناطق الزراعية ذات الظروف المناخية المتقلبة.

## الإنتاج الحيواني

تتسم النظم والأساليب المستخدمة في تربية المواشي والدواجن في الدول العربية بالتنوع والتباين ما بين النظم التقليدية التي تعتمد على المراعي الطبيعية، وتنقل القطعان بصفة مستمرة من منطقة لأخرى بحثاً عن الماء والغذاء، وبين النظم

الحديثة للتربية والإنتاج المكثف التجاري الآخذة في التطور والانتشار خلال السنوات الأخيرة. وتعتمد الدول العربية في زيادة إنتاجها من الثروة الحيوانية على أسلوبيين يتمثل الأول في زيادة عدد القطعان، ويعتمد الثاني على زيادة إنتاجية المواشي من اللحم والحليب والصوف، من خلال تحسين أساليب التربية والتغذية. أما بالنسبة لتربية الدواجن فقد اتسع هذا النشاط في الدول العربية بشكل ملحوظ منذ العقد الماضي، وحقق نتائج اقتصادية بارزة في تخفيف العجز في المنتجات الغذائية بما يوفره من لحوم بيضاء وبيض، فقد ارتفع إنتاج اللحوم البيضاء من حوالي 1.7 مليون طن في عام 1995 إلى حوالي 2.7 مليون طن في عام 2002 بمعدل نمو سنوي قدره 6.5 في المائة، وإنتاج البيض من 841 ألف طن إلى 1132 ألف طن خلال الفترة ذاتها وبمعدل نمو سنوي قدره 4.3 في المائة. وتمتاز صناعة الدواجن الحديثة بمرونتها من حيث المكان، وبإمكاناتها التقنية المتطورة، وكفاءتها التمويلية واستفادتها من مزايا الإنتاج الكبير.

وتشير تطورات الإنتاج الحيواني خلال العقد الأخير، إلى تحقيق معدلات نمو متزايدة حيث بلغت حوالي 3.0 في المائة. وقد سجل عدد الأبقار والجاموس عام 2002 بالمقارنة مع العام السابق معدل نمو بلغ حوالي 2.8 في المائة، يمثل عدد الأبقار حوالي 94 في المائة من هذه الأعداد، ويعود هذا النمو إلى تزايد عدد الأبقار في الدول العربية مثل السودان الذي يمتلك حوالي 66 في المائة من إجمالي عدد الأبقار، يليه الصومال ومصر والمغرب. وارتفع أيضاً خلال العام عدد الأغنام والماعز بنسبة 3.3 في المائة، نظراً للتوسع في إقامة مشاريع التربية والإكثار الحديثة، وتعزيز الإرشاد في هذا المجال. وكان محصلة هذه التطورات تحقيق زيادة ملموسة في إنتاج اللحوم الحمراء والألبان بنسبة 1.5 في المائة و5.3 في المائة على التوالي، الملحق (4/3). وتعتبر إنتاجية الأغنام والماعز من اللحوم مقبولة حيث تبلغ في المتوسط 10 - 20 كغم مقابل 15 كغم على المستوى العالمي. من ناحية أخرى تعتبر إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان معاً في الدول العربية، منخفضة نوعاً ما، إذ تعادل حوالي 35 في المائة من مستوى الإنتاجية في استراليا، وحوالي 19 في المائة في أمريكا، وحوالي 14 في المائة في أوروبا.

وتتمثل أهم محاور تطوير الثروة الحيوانية وتنميتها في التوسع باستخدام نظم الإنتاج الحديثة والمكثفة، وتحسين الكفاءة الإنتاجية للحيوان عن طريق التحسين الوراثي للسلاسل المحلية بواسطة الخلط والتدريج والتهجين والتوعية والإرشاد، وتوفير الرعاية الصحية، ونشر التعليم ومحو الأمية بين أوساط المربين. كما تشمل هذه المحاور أيضاً على إعداد وتأهيل الكوادر الفنية واليد العاملة الماهرة اللازمة لتطبيق نظم التربية الحديثة، بالإضافة إلى توفير التسهيلات الائتمانية.

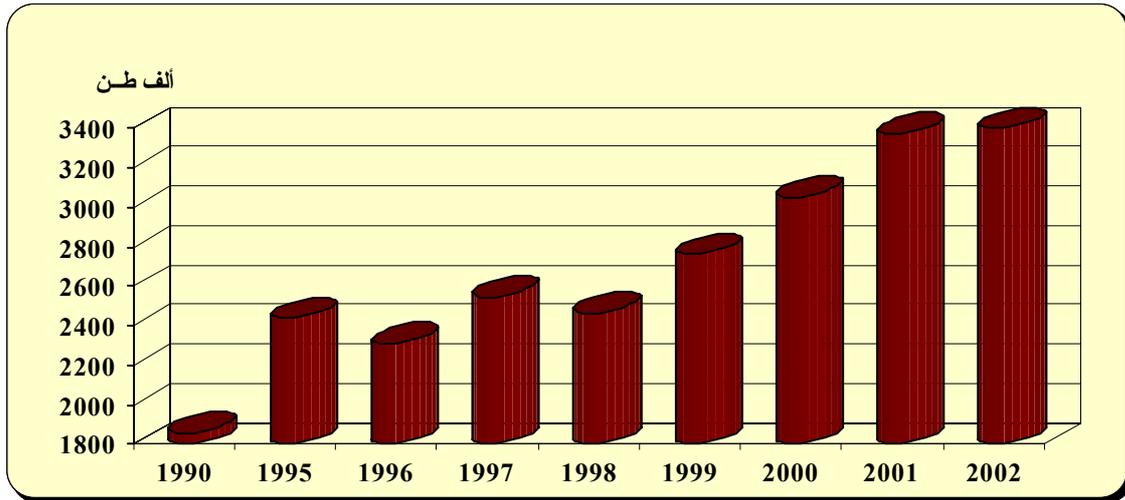
## الإنتاج السمكي

تتميز مصادر الثروة السمكية في الدول العربية بالتنوع حيث المسطحات المائية التي تحيط بها من جميع الجهات، بالإضافة إلى مصادر المياه العذبة التي يتم استثمارها في مجال الاستزراع السمكي. ويقدر الإنتاج السمكي في الدول

العربية عام 2002 بنحو 3.4 مليون طن أي بزيادة قدرها 1.0 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ويقدر المخزون السمكي في المياه الإقليمية للدول العربية بنحو 7.7 مليون طن، كما تقدر الإمكانيات الإنتاجية من الأسماك بنحو 5.5 مليون طن سنوياً.

ويتفاوت الإنتاج السمكي حسب مجموعات الدول العربية المنتجة إذ بلغ إنتاج الدول العربية المنتجة الرئيسية<sup>(3)</sup> عام 2002 حوالي 73 في المائة من إنتاج الدول العربية، في حين يمثل إنتاج الدول العربية<sup>(4)</sup> ذات الإمكانيات الإنتاجية العالية حوالي 14 في المائة من إنتاج الدول العربية، ويمثل إنتاج الدول العربية ذات الإمكانيات الإنتاجية المتوسطة والضعيفة<sup>(5)</sup>، التي يتراوح إنتاجها بين 100 ألف طن و6 آلاف طن، حوالي 13 في المائة من الإنتاج العربي الإجمالي، الملحق (5/3). وقد سجل الإنتاج السمكي زيادة بنسبة 17 في المائة في مصر و2.4 في المائة في موريتانيا عام 2002 بالمقارنة مع العام السابق، بينما انخفض في المغرب بنسبة 9.5 في المائة. كما انخفض الإنتاج في بعض الدول العربية ذات الإمكانيات الإنتاجية المتوسطة والضعيفة شملت عمان والصومال والجزائر بنسبة 1.9 في المائة، و4.8 في المائة، و11.9 في المائة على التوالي. ويبلغ متوسط استهلاك الفرد من الأسماك في الدول العربية حوالي 12 كغم في السنة، كما يتفاوت متوسط حصة الفرد منها في الدول العربية إذ يبلغ حوالي 206 كغم في السنة في موريتانيا ويتراوح بين 33-44 كغم في السنة في كل من المغرب وعمان والإمارات، وحوالي 8-16 كغم في السنة في كل من اليمن وليبيا وقطر والصومال وتونس ومصر والبحرين، ويتراوح بين 2-3 كغم في السنة في كل من الجزائر والسعودية والسودان والكويت ولبنان. كما ينخفض إلى أقل من كغم في السنة في كل من الأردن وجيبوتي وسورية.

الشكل (2) : تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية  
1990 و1995-2002



(3) المغرب، مصر، موريتانيا.

(4) اليمن، الإمارات، عمان، الصومال.

(5) الجزائر، تونس، السودان، السعودية.

وتتمثل المعوقات، التي تحول دون الاستغلال الأمثل للثروة السمكية في الدول العربية، وتؤدي إلى انخفاض معدلات الإنتاج بالمقارنة مع الإمكانيات والمخزون المتوفر، في بدائية أساليب ومعدات الصيد البحري، وضعف استخدام التقانات المتطورة في الصيد، وتلوث المياه، وضعف الاستثمار الخاص والحكومي في القطاع، وصعوبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها صيادي الأسماك. بالإضافة إلى النقص في العمالة المدربة والمتخصصة، ونقص المسوحات المشتركة للموارد السمكية، وتدني الخدمات التسويقية، وضعف قنوات وإمكانات التمويل الميسر للصيادين.

## الصادرات والواردات الزراعية

### الميزان التجاري الزراعي

حقق الميزان التجاري الزراعي عام 2001 تحسناً ملحوظاً، بالمقارنة مع العام السابق حيث انخفضت الواردات الزراعية بنسبة 7.7 في المائة، وتراجعت قيمة الصادرات الزراعية بنسبة ضئيلة بلغت 0.6 في المائة، ومن ثم تراجع العجز التجاري الزراعي من حوالي 22.6 مليار دولار، إلى حوالي 20.3 مليار دولار، أي بتراجع بلغت نسبته حوالي 9.9 في المائة. ويعود الانخفاض في عائد الصادرات الزراعية العربية إلى تراجع الصادرات الزراعية لكل من سورية ومصر والمغرب التي تمثل صادراتها حوالي 23 في المائة من قيمة الصادرات الزراعية العربية، ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار السلع في الأسواق العالمية، والقيود المفروضة في الدول المستوردة على بعض الصادرات. ومثلت الصادرات الزراعية العربية خلال العام حوالي ربع قيمة الواردات الزراعية العربية، وحوالي 3.1 في المائة من قيمة إجمالي الواردات العربية. ولم تحقق أيّاً من الدول العربية خلال عام 2001 فائضاً في ميزانها التجاري الزراعي، باستثناء موريتانيا التي حققت فائضاً بلغ حوالي 92 مليون دولار. وظل متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من صافي الواردات الزراعية على ما هو عليه بالمقارنة بين عامي 1995 و2001 حيث بلغ حوالي 69 دولار، الجدول رقم (2).

### الجدول رقم (2)

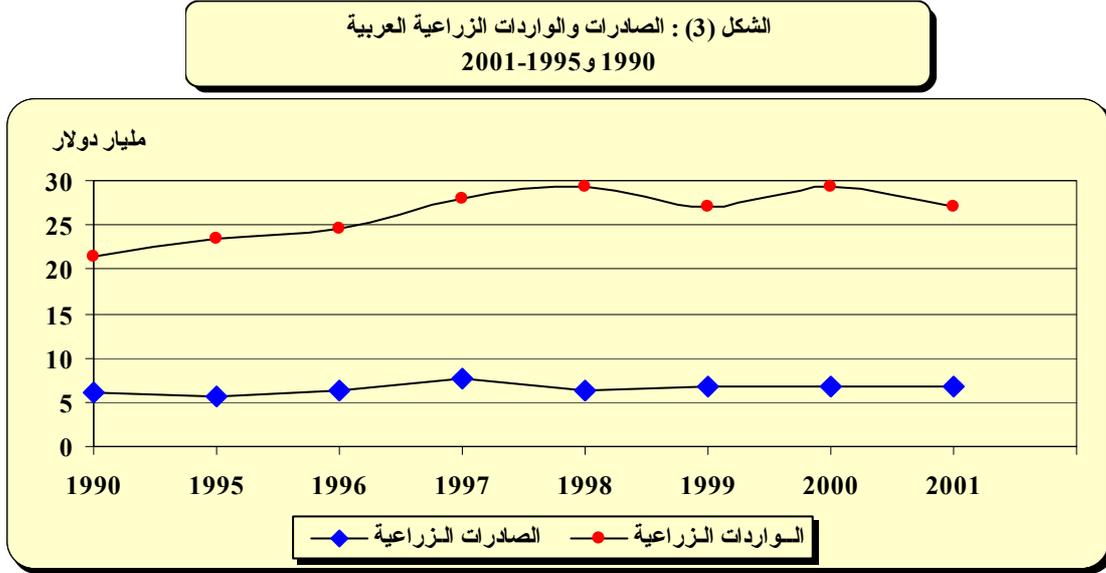
#### الصادرات والواردات الزراعية العربية

(مليار دولار)

النمو السنوي (%)		2001	2000	1996	1995	
2001-2000	2000-1995					
7.7 -	4.6	27.11	29.38	24.70	23.46	الواردات
0.6 -	3.5	6.78	6.82	6.39	5.75	الصادرات
9.9 -	5.0	20.33	22.56	18.31	17.71	العجز (صافي الواردات)
		25.0	23.2	25.9	24.5	نسبة الصادرات إلى الواردات %

المصدر: الملحق (6/3).

وتتباين قيمة الصادرات والواردات الزراعية فيما بين الدول العربية وفقاً لإمكانيات الإنتاج الزراعي، ومستويات الدخل، ومكونات تجارة السلع الزراعية ونوعياتها والمعاملات التسويقية. وتتصدر دولة الإمارات مجموعة الدول العربية المصدرة نظراً لازدهار حركة إعادة تصدير السلع الزراعية عبر الإمارات إلى الدول الأخرى، يليها تونس وعمان ومصر وسورية والسعودية والمغرب، حيث شكلت صادراتها الزراعية خلال عام 2001 حوالي 72 في المائة من قيمة الصادرات الزراعية العربية، الملحق (6/3) والشكل (3).



أما الواردات الزراعية فقد سجلت زيادة في بعض الدول العربية عام 2001، مقارنة مع العام السابق إذ سجلت زيادة في عمان بنسبة 14.9 في المائة، وفي تونس بنسبة 11.3 في المائة، وفي لبنان بنسبة 10.8 في المائة وفي الجزائر بنسبة 8.4 في المائة، وفي سورية بنسبة 7.3 في المائة. ومن ناحية أخرى، انخفضت تلك الواردات في كل من السودان والمغرب ومصر وليبيا وموريتانيا والعراق والأردن واليمن وتراوح الانخفاض بين 74 في المائة و3 في المائة. وتصدرت السعودية من حيث الأهمية النسبية قائمة الدول العربية المستوردة بحوالي 21.8 في المائة، تليها الإمارات بحوالي 11.5 في المائة، والجزائر بحوالي 11.1 في المائة، ومصر بحوالي 10.6 في المائة. وبلغ صافي قيمة الواردات الزراعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الواردات-الصادرات) عام 2001 حوالي 10 مليار دولار، أي نحو 49 في المائة من إجمالي قيمة صافي الواردات الزراعية العربية، وبلغ متوسط نصيب الفرد من صافي تلك الواردات في تلك الدول حوالي 313 دولار، وبالمقابل بلغت قيمة صافي تلك الواردات في الدول العربية الزراعية في ذلك العام حوالي 7.8 مليار دولار، أي حوالي 38.5 في المائة من إجمالي قيمة صافي الواردات الزراعية، الجدول رقم (3).

### الجدول رقم (3)

#### صافي الواردات الزراعية العربية

متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات (دولار)			صافي الواردات (مليون دولار)			
2001	2000	1995	2001	2000	1995	
38	48	39	7836	9735	7195	الدول العربية ذات الموارد الزراعية
53	59	71	2479	2692	2835	الدول العربية الأخرى
313	327	293	10013	10130	7681	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المصدر: الملحق (6/3).

### الواردات والصادرات من السلع الغذائية الرئيسية

سجلت الواردات من السلع الغذائية عام 2001 بالمقارنة مع العام السابق تراجعاً بنسبة 1.6 في المائة من حيث القيمة وزيادة بنسبة 1.6 في المائة من حيث الكمية. وتمثل قيمة واردات السلع الغذائية الرئيسية في عام 2001 حوالي 64 في المائة من قيمة الواردات الزراعية الإجمالية في ذلك العام، الملحق (7/3). كما يتبين من الملحق المذكور يمكن تمييز ثلاث مجموعات من السلع الغذائية المستوردة عام 2001 وفقاً للتغير النسبي في الكمية والقيمة، تضم المجموعة الأولى السلع التي انخفضت كمية الواردات منها مع انخفاض في القيمة وأن اختلفت معدلات التغير النسبي لكل منها وتشمل الحبوب والأبقار واللحوم، أما المجموعة الثانية، فنشمل السلع الغذائية التي ارتفع فيها كل من كمية وقيمة الواردات، وتضم البطاطس والسكر الخام والبذور الزيتية والفاكهة والألبان ومنتجاتها، أما المجموعة الثالثة فتضم السلع الغذائية التي شهدت ارتفاعاً في كميات الواردات عام 2001 بالرغم من انخفاض قيمة هذه الواردات في العام نفسه، وتضم البقوليات والزيتون النباتية والخضر والأغنام والماعز والبيض والأسماك، الجدول رقم (4).

### جدول رقم (4)

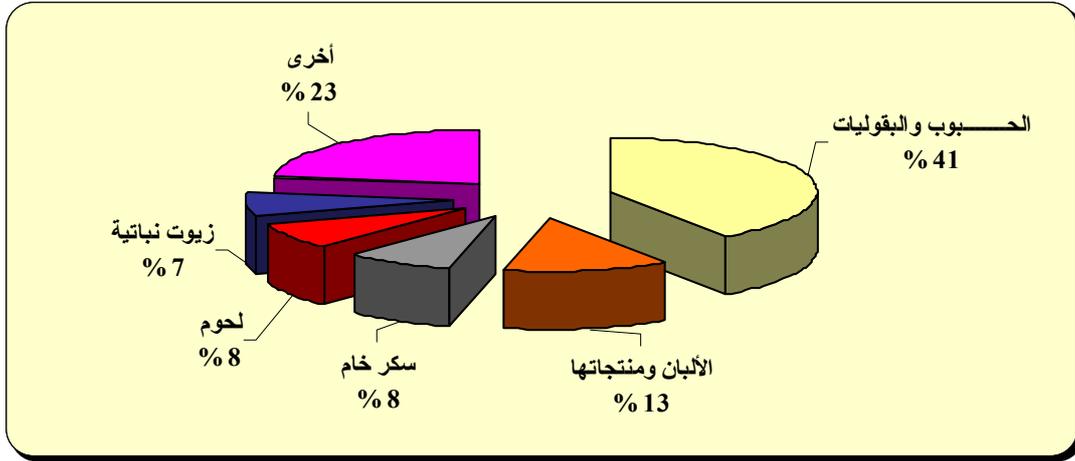
#### معدل النمو في الواردات العربية من السلع الغذائية 2001-1995

معدل النمو السنوي %				السلعة	معدل النمو السنوي %				السلعة
2001-2000		2000-1995			2001-2000		2000-1995		
قيمة	كمية	قيمة	كمية		قيمة	كمية	قيمة	كمية	
7.0 -	2.1	1.4	1.0 -	خضار	2.7 -	0.9 -	1.0	4.1	الحبوب والدقيق
4.7	1.7	1.0	4.1	فاكهة	2.9	11.3	7.4 -	1.6 -	البطاطا
7.3 -	7.8 -	7.0	1.7 -	لحوم	15.2	10.4	0.8 -	3.4	سكر خام
6.7	5.7	0.2 -	0.9 -	ألبان	12.4 -	7.8	4.0	2.2	بقوليات
11.5 -	14.0 -	15.6	3.7	أبقار (حيه)	14.3 -	2.1	7.1 -	2.0 -	زيتون نباتية
2.3 -	0.5	2.0 -	5.2 -	أغنام (حيه)	10.2	21.4	8.5	16.9	بذور زيتية
6.1 -	13.6	9.9	10.3	أسماك	2.3 -	1.4	3.5 -	3.2	بيض

المصدر: الملحق (7/3)

وتحتل مجموعة الحبوب مركز الصدارة في قائمة واردات السلع الغذائية عام 2001 من حيث الكمية والقيمة، وتمثل واردات الدول العربية منها حوالي 37.8 في المائة من قيمة واردات السلع الغذائية، تليها الألبان ومنتجاتها بنسبة 13.1 في المائة، ثم الخضار والفواكه بنسبة 10 في المائة، والبنور الزيتية والزيوت النباتية بنسبة 9.8 في المائة، والسكر واللحوم بنسبة 8.2 لكل منهما، والأبقار والأغنام بنسبة 6.3 في المائة، والبطاطا والبقوليات بنسبة 3.5 في المائة، والبيض والأسماك بنسبة 3.1 في المائة، الملحق (7/3). وتتفاوت الدول العربية فيما يتعلق بالواردات الغذائية، إذ تمثل واردات كل من السعودية ومصر والجزائر من الحبوب والدقيق حوالي 53 في المائة، من إجمالي واردات الدول العربية في حين تمثل واردات كل من الجزائر والسعودية والإمارات حوالي 55 في المائة من قيمة إجمالي الواردات العربية من الألبان ومنتجاتها، والتي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية.

الشكل (4) : هيكل الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية  
2001



من جانب آخر، سجلت الصادرات العربية من السلع الغذائية عام 2001، مقارنة بالعام السابق، انخفاضاً بنسبة 4.4 في المائة من حيث الكمية، و10.1 في المائة من حيث القيمة. ويعزى التراجع في قيمة الصادرات من السلع الغذائية إلى التطورات السلبية التي لازمت تلك الصادرات، إذ انخفضت قيمة الصادرات من الأغنام والماعز بنسبة 53 في المائة من حيث القيمة، وبنسبة 36.7 في المائة من حيث الكمية، كما انخفضت عوائد صادرات الزيوت النباتية بنسبة 21.8 في المائة، والبنور الزيتية والأسماك بنسبة 21.5 في المائة لكل منهما والفاكهة بنسبة 13.3 في المائة والبطاطس بنسبة 10.1 في المائة والبيض بنسبة 9.1 في المائة واللحوم بنسبة 7.8 في المائة. وبالمقابل سجلت قيمة الصادرات العربية من الحبوب والدقيق والسكر الخام والألبان في عام 2001 زيادة تراوحت بين 5.9 في المائة و27.5 في المائة. وتتصدر الأسماك والفواكه والخضار قائمة الصادرات الغذائية العربية حيث تمثل حوالي 63.2 في المائة من إجمالي قيمتها عام 2001 الملحق (8/3).

## الزراعة والجولة الجديدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف

أخذت الزراعة حيزاً مهماً في الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف المقرر أن تنتهي أعمالها في عام 2005، ويستوجب ذلك تعزيز التعاون والتنسيق ما بين الدول العربية بعضها البعض وبينها وبين الدول النامية في مجال المفاوضات الخاصة بالزراعة، وأن تؤكد هذه الدول أثناء المفاوضات على أهمية المنتجات والصادرات الزراعية لها، والمطالبة بمنحها مرونة أكبر في تنفيذ الالتزامات التي ستسفر عنها المفاوضات، بما في ذلك النفاذ للأسواق. ومن الموضوعات الهامة كذلك التأكيد على أن تتناول دورة المفاوضات الجديدة إزالة النصوص التي تمنح تلك الدول معاملة تمييزية لا تحصل عليها الدول النامية، مع ضرورة إنشاء آليات ملائمة لضمان تقديم المساعدات الغذائية من الدول المتقدمة اقتصادياً، على نحو يلبي الحاجات الغذائية للدول النامية، وبالذات الدول الأقل نمواً، والدول النامية المستوردة الصافية للمواد الغذائية. وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية المصدرة للمنتجات الزراعية مثل مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس وسورية، يمكنها أن تحقق فوائد كبيرة من عملية تحرير الزراعة في جولة المفاوضات الجديدة. وعلى سبيل المثال لا الحصر يمثل الاتحاد الأوروبي أهم سوق لتونس، وسورية والمغرب، إذ يستقبل 76 في المائة في 58 في المائة و40 في المائة على التوالي من إجمالي صادرات هذه الدول، مما يعني مدى تأثير تحرير الزراعة على اقتصاداتها، وفي المقابل يلاحظ أن تحرير الزراعة سوف يؤدي إلى آثار سلبية بالنسبة للدول المستوردة للمواد الغذائية وبخاصة الحبوب، وسوف تزداد حدة هذه الآثار مع زيادة رفع الدعم المحلي وإعانات التصدير في الدول المصدرة.

## التجارة الزراعية العربية البيئية

تراجعت التجارة الزراعية العربية البيئية عام 2001 بنسبة 16.1 في المائة مقارنة مع العام السابق وذلك من حوالي 3.1 مليار دولار إلى حوالي 2.6 مليار دولار، وتمثل تلك التجارة حوالي 7.7 في المائة من التجارة الإجمالية العربية من تلك السلع، الملحق (9/3). وقد تراجعت الصادرات الزراعية العربية البيئية بنسبة 5.1 في المائة عام 2001 المقارنة مع العام السابق، وتشكل هذه الصادرات حوالي 22 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية الإجمالية لعام 2001. وشهدت هذه الصادرات تطورات متباينة في معظم الدول العربية خلال عام 2001، إذ زادت نسبة الصادرات الزراعية البيئية في قيمة الصادرات الزراعية في عدد من الدول العربية، حيث ارتفعت في الأردن من 76 في المائة إلى 81 في المائة، وفي سورية من 55 في المائة إلى 59 في المائة، وفي المغرب من 6 في المائة إلى 9 في المائة، وفي عمان من 9 في المائة إلى 26 في المائة. وبالمقابل، تراجعت تلك النسبة في عدد من الدول العربية، مثل مصر من 81 في المائة إلى 31 في المائة، والسودان من 57 في المائة إلى 48 في المائة، ولبنان من 54 في المائة إلى 48 في المائة، واليمن من 90 في المائة إلى 53 في المائة، الملحق (9/3). وتمثل الصادرات من الحيوانات الحية واللحوم 40 في المائة من إجمالي الصادرات الزراعية العربية البيئية.

وبلغت قيمة الواردات الزراعية البيئية في عام 2001 حوالي 1.1 مليار دولار، أي بمعدل انخفاض قدره 25.7 في المائة مقارنة مع العام السابق، وتشكل هذه الواردات حوالي 4 في المائة من إجمالي الواردات الزراعية العربية عام 2001. وتتسم واردات الدول العربية الزراعية البيئية بصغر الحجم بالمقارنة مع الواردات الزراعية الإجمالية، إذ

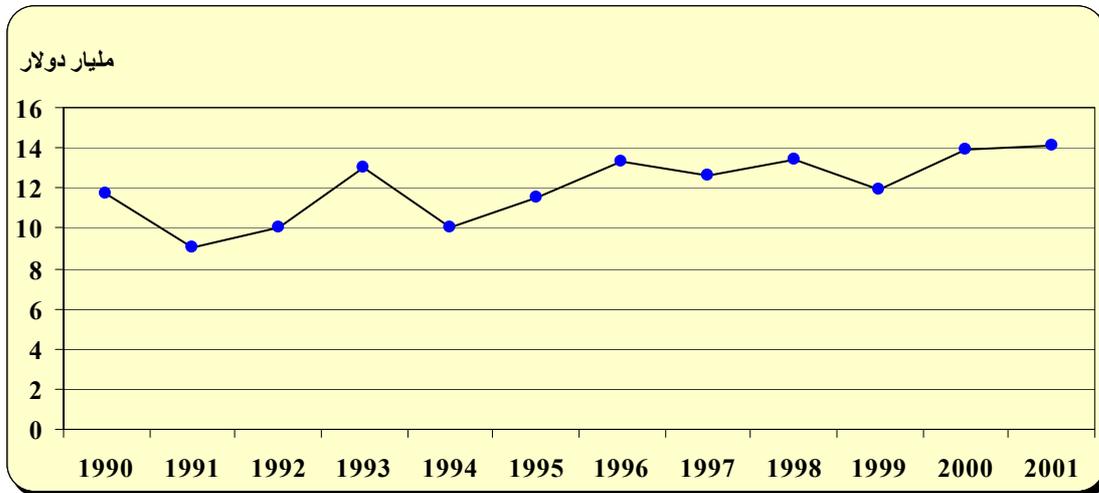
تتراوح نسبتها بين 1.8 في المائة في المغرب، و31.9 في المائة في البحرين. وقد تفاوت أداء التجارة العربية البيئية الزراعية فيما بين الدول العربية خلال عام 2001 بالمقارنة مع العام السابق، إذ حققت زيادة في مجموعة من الدول العربية شملت الأردن، والبحرين، وتونس، وسورية، والجزائر، والسودان، وعمان، ولبنان واليمن، بينما تراجعت في مصر والمغرب، الملحق (9/3).

إن تطوير وتعزيز التجارة الزراعية العربية البيئية وزيادة حجمها، يمكن تحقيقه من خلال تنسيق السياسات الزراعية في إطار تنمية التبادل التجاري الزراعي، وتدعيم التكامل الاقتصادي العربي، وزيادة فاعلية المؤسسات التمويلية العربية في مجال تمويل التجارة البيئية الزراعية. هذا، بالإضافة إلى تنمية وتطوير البنية الأساسية اللازمة، واستغلال الموارد الزراعية من منظور عربي متكامل، ودعم وتطوير البنى والمرافق والخدمات التسويقية الأساسية، وتطوير قواعد ونظم البيانات والمعلومات التجارية والاستفادة من الشبكات الإقليمية والدولية والتقانات الحديثة للاتصال لنشر البيانات، وحفز وتشجيع سياسات جذب الفوائض المالية لاستثمارها في مجال الإنتاج الزراعي، ووضع السياسات والقوانين المشجعة للاستثمار في القطاع الزراعي. وما من شك فإن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمثل أحد الروافد الهامة والفاعلة في تطوير التجارة البيئية العربية وتعزيز دورها بما يسهم في الارتقاء بمستوى التكامل الاقتصادي العربي.

## الفجوة الغذائية العربية

بلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية عام 2001 حوالي 14.1 مليار دولار، أي بزيادة بلغت نسبتها حوالي 1.2 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. واتسمت تلك الفجوة بالتذبذب من سنة إلى أخرى، نظراً لارتباطها بالإنتاج الزراعي والحيواني، وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار للسلع الغذائية في الأسواق العالمية وقد تراوحت خلال السنوات الخمس الماضية بين 11.8 مليار دولار و13.9 مليار دولار، الشكل رقم (5).

الشكل (5) : تطور الفجوة الغذائية في الدول العربية  
2001 - 1990



وتراوحت نسب التراجع في الفجوة لمجموعات السلع الغذائية، بين 29 في المائة في البيض، و7 في المائة في اللحوم، لمجموعة سلع الإنتاج الحيواني وبين 16 في المائة في الخضروات، و3 في المائة في الحبوب والدقيق، لمجموعة سلع الإنتاج النباتي. ويعود هذا التراجع إلى تحقيق فائض في إنتاج تلك السلع ومن ثم انخفاض الكميات التي استوردتها الدول العربية خلال ذلك العام. وبالمقابل سجلت قيمة الفجوة الغذائية لبعض السلع زيادة في عام 2001 بالمقارنة مع العام السابق، وتراوحت تلك الزيادة بين 14 في المائة في الدرنات، و15 في المائة في السكر المكرر. وتمثل قيمة الفجوة في الحبوب والدقيق عام 2001 حوالي 44 في المائة من قيمة الفجوة الغذائية العربية، ويحتل القمح المرتبة الأولى في مجموعة الحبوب، إذ يمثل حوالي 47 في المائة من قيمتها، و21 في المائة من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية. وتتفاوت قيمة الفجوة الغذائية في مجموعة السلع الغذائية الأخرى، إذ تمثل في الألبان 14 في المائة، وفي السكر واللحوم 10 في المائة، وفي الزيوت والشحوم 7.5 في المائة، الملحق (10/3).

### الاكتفاء الذاتي الغذائي

تحسنت مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية خلال عام 2001 في مقدمتها الحبوب، إذ ارتفعت نسبة الاكتفاء فيها من 46 في المائة، إلى 52 في المائة، نظراً لزيادة الإنتاج فيها بنسبة 22 في المائة، وانخفاض صافي الواردات منها بنسبة 20 في المائة. كما ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي في بقية مجموعة الحبوب كالقمح، من حوالي 46 في المائة، إلى حوالي 51 في المائة، والشعير من 21 في المائة إلى 37 في المائة، والأرز من 68 في المائة، إلى 76 في المائة، واللحوم من 86 في المائة، إلى 87 في المائة. ومن جانب آخر، شهدت بعض المحاصيل تراجعاً في نسبة الاكتفاء الذاتي كالزيوت، من 46 في المائة، إلى 41 في المائة، والسكر من 38 في المائة إلى 35 في المائة. وبالمقابل حققت بعض المجموعات السلعية مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي، كالخضار والفواكه والبيض واللحوم إذ تراوحت بين 87 في المائة و99 في المائة. وحققت الأسماك فائضاً في الاكتفاء بنسبة 8 في المائة.

إن مسار التنمية الزراعية وأدائها في الدول العربية خلال السنوات الماضية، ومعطياتها الأساسية، وبخاصة تلك المرتبطة بالموارد الأرضية والمائية والبشرية، وبالإمكانات التقنية والمادية المتاحة في تلك الدول، من ناحية، والنتائج الإيجابية التي تحققت في الميدان الزراعي خلال السنوات الماضية وتوقع زيادة تكاليف الاعتماد على المصادر الخارجية في توفير الاحتياجات الغذائية المتنامية مستقبلاً من ناحية أخرى، يعزز ويتكامل مع جهود الدول العربية لتطوير وتبني استراتيجية تنمية زراعية إنتاجية متكاملة عربياً، مستندة على التخطيط الفعال، وعلى تنمية بشرية متجددة تقنياً وفنياً. وتمتلك الدول العربية من الموارد ومن التجارب ما يمكنها من تحقيق مستوى مقبول من الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي في حال حماية تلك الموارد وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها.

## السياسات الإنمائية الزراعية

استهدفت سياسات التنمية الزراعية في الدول العربية في نهاية عقد التسعينات تحقيق إصلاحات اقتصادية وتعديلات هيكلية تواكب ما يجري على الساحة الدولية من مستجدات ومتغيرات، إذ ركزت على تحرير الأسواق والتجارة وتفعيل دور آليات السوق والتنافسية، والاتجاه نحو تعظيم دور القطاع الخاص في الأنشطة والمشروعات الإنتاجية والتسويقية، وإعادة هيكلة الدور الحكومي ليكون أكثر فاعلية في مجالات الإشراف والمراقبة والتشريع.

وقد تزايد الاهتمام في إطار هذه السياسات الإنمائية بتزويد استخدام الموارد والعمل على رفع كفاءة استخداماتها، وبخاصة الموارد المائية، كما أولت تلك السياسات اهتماماً أكبر لمعالجة الآثار الضارة لموجات الجفاف التي تتعرض لها الدول العربية، بحيث يتم التعامل معها على أنها أصبحت وضعا قائماً وليس ظرفاً طارئاً، بالإضافة إلى تقديم الدعم وتعويض المناطق والفئات المتأثرة بها.

كما تضمنت السياسات الزراعية العربية اعتبارات التنمية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية من التدهور الكمي والنوعي، وذلك من خلال الإرشاد والتوعية المائية والبيئية عامة، وتطوير وتعديل التشريعات ذات العلاقة بالمحميات والتنوع الحيوي، والغابات والمراعي، والأراضي والمياه.

وفي إطار الاهتمامات البيئية والصحية، وكذلك متطلبات تحسين الجودة والنوعية للمنتجات الزراعية، بهدف زيادة القدرة على التصدير، ركزت السياسات الإنمائية الزراعية على تطوير البحث والتطبيق العملي للتقانات الزراعية الأكثر حفاظاً على الموارد والبيئة والمنتجات من التلوث، والأقل استخداماً للكيميائيات وخاصة من المبيدات. كما ركزت كذلك على تطوير استخدام أساليب مكافحة المتكاملة والمخصبات الحيوية والتقانات الحيوية الأكثر تقدماً، وتعزيز البحوث والتطبيقات الخاصة بها بما في ذلك تقانات البصمة الوراثية ونقل الجينات والهندسة الوراثية، وتعظيم الاستفادة منها لزيادة الإنتاج الزراعي ورفع معدلات الإنتاجية وتحسين نوعية المنتجات.

كما اهتمت بعض الدول العربية بإيجاد الحلول اللازمة لمشكلة الإدارة وضعف الهياكل الأساسية والمؤسسية في القطاع الزراعي، بإعادة هيكلتها ورفدها بالكفاءات اللازمة لزيادة قدرتها على تحقيق أهداف التنمية الزراعية بصورة فعالة. كما قامت في الوقت نفسه بالتخلص من أعباء تولي القطاع العام ملكية وإدارة المشروعات الزراعية الإنتاجية أو الخدمية أو المرافق المرتبطة بها وتحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص، وتحرير التجارة في السلع الزراعية.

ومن ناحية أخرى، فقد بدأت السياسات الزراعية العربية تأخذ في اعتبارها، وبدرجة متزايدة، متطلبات الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات العلاقة والأثر على القطاع الزراعي. وقد اقتضى كل ذلك إدخال بعض التعديلات في السياسات

الاقتصادية الكلية والسياسات الزراعية لتحقيق الموازنة وجلب المنافع المنتظرة من كافة تلك الاتفاقيات، أو التخفيف مما قد يترتب عليها من آثار سلبية، وما من شك أن الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف سوف يصدر عنها اتفاقيات جديدة تتصل بالزراعة، مما يتطلب الإعداد الجيد من قبل الدول العربية لهذه الجولة، سواء فيما يتعلق بالتعاون فيما بينها، أو فيما يتصل بالتنسيق مع بقية الدول النامية الأخرى، لتحقيق أفضل النتائج، وتفادي أي آثار سلبية.

وقد استطاعت بعض الدول العربية إحراز بعض التقدم في إعادة هيكلة وخصخصة بعض المشروعات الإنتاجية والمرافق الخدمية، إلا أنها لم تحقق نفس التقدم في معظم المجالات الأساسية التي تفرضها التطورات الاقتصادية والتجارية الجديدة، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر مجالات مكافحة الإغراق، وحماية المنافسة في الأسواق ومنع الاحتكار، وضبط الجودة وتدابير السلامة الصحية والصحة النباتية والحيوانية، وحماية المستهلك، وتطوير التشريعات وبخاصة ما يتعلق منها بتشجيع الاستثمار الزراعي، وحماية الموارد والبيئة، ولا يزال هنالك المزيد من الجهود المنهجية المطلوبة في هذه المجالات.

## آفاق تطوير الأداء الزراعي

يتمثل التحدي المستقبلي للزراعة العربية، في القدرة على التوسع في استخدام التقانات الحديثة والمتطورة للارتقاء بطاقاتها وقدراتها الإنتاجية كماً ونوعاً، وذلك نظراً للتزايد في حجم وقيمة الفجوة الغذائية الناجم عن عجز الإنتاج الزراعي العربي في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الغذاء الرئيسية.

تشير التجارب والخبرات التنموية الزراعية في الدول المتقدمة والنامية، إلى أن معدلات النمو المتحققة بالقطاعات الزراعية مرهونة بدرجة التحديث أو التطوير التقني الزراعي والتوسع في استخدام التقانات الزراعية الحديثة الضرورية لزيادة الكفاءة الإنتاجية الزراعية، وتقليل مخاطر الإنتاج الناشئة عن الظروف المناخية غير المواتية، والأمراض والآفات الزراعية والأوبئة الحيوانية، والتي تؤدي إلى تقلبات كبيرة في الإنتاج والإنتاجية وبالتالي في دخول المزارعين.

وقد اتبعت الدول العربية نماذج وسياسات مختلفة في مجال التطوير والتحديث التقني للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، اختلف فيها نمط التقانات الزراعية الحديثة المستخدمة، وسياسات وآليات تطبيقها، ونطاق انتشارها وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية في كل دولة. وبطبيعة الحال، كانت النتائج متباينة ومختلفة، غير أنها كانت في المحصلة أقل من المعدلات المتوقعة والمرجوة فيما يتعلق بمعدلات تطبيق هذه التقانات، سواء الكيماوية أو الآلية أو الحيوية. ولقد ركزت غالبية هذه النماذج على تطبيق التقانات التي تحقق التنمية الرأسية، والتي تهدف إلى تحقيق معدلات سريعة ومنتامية في الإنتاج والإنتاجية في قطاعات ذات أولوية ترتبط بجوانب الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

ومع التقدم الهائل والسريع في الابتكارات وتطور التقانات الحديثة، خاصة في السنوات الأخيرة، اتسعت الفجوة أو الهوة التقنية في الزراعة العربية، ذلك أن معدلات استخدام بعض التقانات الحديثة التقليدية، مازالت أدنى بكثير مما وصلت إليه في كثير من الدول النامية، أو مجموعة الدول الأقل دخلاً في العالم. وأصبحت الزراعة العربية تواجه تحديات خارجية جديدة بدأت تفرض المزيد من المحددات والقيود على إمكانيات وفرص الوصول إلى التقانات الحديثة، حتى أن بعض الذي كان متاحاً منها كأصناف البذور والسلالات المحسنة، بدأت في الوقت الحالي تنقل أو تتلاشى، بسبب قيام الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات باحتكار إنتاجها، مع إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تكريس حقوق الملكية الفكرية.

ومن ناحية أخرى، فإن معظم الدعم الذي كان يقدم إلى المزارعين والمربين لدعم قدراتهم على الاستجابة لتطبيق بعض التقانات الحديثة أصبح في طريقه للتلاشي، نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في كثير من الدول العربية، كما يتم تقنين إغائه بالكامل حالياً في ظل سياسات منظمة التجارة العالمية.

إن تطوير الأداء الزراعي العربي سوف يعتمد على تكثيف الجهود العربية في محورين متكاملين، يمثل الأول منهما التطوير الأفقي للزراعة العربية، الذي يتطلب تشجيع الاستثمارات العربية لتنفيذ مشروعات استصلاح الأراضي العملاقة وتوسيع قاعدة الموارد اللازمة للإنتاج النباتي والحيواني. ويمثل المحور الثاني التوسع الرأسي (العمودي) وإتباع الخيار الاستراتيجي واستخدام التقانات الحديثة في الزراعة العربية، التي تضمن تحقيق معدلات نمو في الإنتاجية تواكب الزيادات المتوقعة في الطلب على السلع والمنتجات الزراعية الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، والحد من الآثار السلبية للتصحّر، والآفات والكوارث الطبيعية. وفي مقدمة التقانات الحديثة والمتطورة التي يمكن العمل على توفير مقوماتها مستقبلاً في الإنتاج الزراعي العربي هي (1) التقانات الحيوية: والتي تشمل الأصناف المحلية المحسنة والمطورة وراثياً، والزراعات النسيجية، وتقانات الهندسة الوراثية، والمكافحة المتكاملة، والتلقيح الصناعي، والاستزراع السمكي. (2) التقانات الآلية وتشمل: استخدام الميكنة الحديثة، وأساليب وأنظمة الري الحديثة، وتنمية طرق استغلال الموارد المائية، واستخدام تقانات الاستشعار عن بعد والإنذار المبكر، بالإضافة إلى التقانات الكيماوية المستخدمة للأسمدة والمبيدات وتقنياتها في أساليب مكافحة المتكاملة.

ملحق (1/3) : الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية  
( 1990 و 2000 - 2002 )

مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)				نصيب الفرد من الناتج الزراعي " دولار "				نسبة التغير (%)	نسبة التغير (%)	الناتج الزراعي "مليون دولار"				
2002	2001	2000	1990	2002	2001	2000	1990	2002-2001	2002-1990	2002	2001	2000	1990	
11.1	11.5	11.0	12.5	279	292	294	285	-2.3	2.4	79,576	81,458	80,109	60,115	مجموع الدول العربية
1.9	1.8	2.0	7.0	33	31	33	82	9.2	-3.8	178	163	165	283	الأردن
3.6	3.5	3.3	1.7	743	734	793	316	7.2	13.6	2,587	2,413	2,463	560	الإمارات
0.7	0.7	0.9	0.8	76	83	88	75	-5.1	3.3	56	59	61	38	البحرين
10.3	11.6	13.0	15.7	244	241	251	245	2.4	1.6	2,389	2,334	2,402	1,978	تونيس
9.3	10.0	10.9	11.3	155	167	143	280	-5.1	-2.4	5,209	5,488	4,599	7,001	الجزائر
3.1	3.1	3.1	2.4	25	24	25	20	5.9	5.0	18	17	17	10	جيبوتي
5.1	5.2	5.7	6.4	412	420	424	427	1.1	3.0	9,627	9,522	9,326	6,713	السعودية
38.6	38.3	40.1	35.3	171	157	151	369	11.2	-3.6	5,532	4,977	4,701	8,636	السودان
25.4	26.0	24.7	28.1	300	307	287	322	0.4	2.4	5,169	5,148	4,683	3,903	سورية
30.6	32.4	32.7	19.8	999	1,075	1,122	821	-4.9	4.4	25,010	26,296	26,848	14,839	العراق
2.1	2.0	2.6	2.6	165	162	162	186	4.7	2.8	421	402	389	302	عمان
0.4	0.4	0.6	0.8	120	120	117	138	1.4	1.6	70	69	66	58	قطر
0.4	0.5	0.4	0.9	65	68	62	76	1.3	-0.2	158	156	137	162	الكويت
7.8	7.8	7.8	8.4	356	344	342	92	3.8	15.7	1,357	1,307	1,288	235	لبنان
6.4	8.5	10.3	5.5	211	404	473	428	-46.2	-2.9	1,272	2,363	2,666	1,811	ليبيا
15.3	15.4	16.3	18.5	197	214	240	126	-6.4	5.9	12,971	13,860	15,220	6,551	مصر
15.8	15.8	14.8	17.7	198	179	124	189	12.2	2.1	5,875	5,238	3,554	4,571	المغرب
19.9	19.8	20.7	25.9	67	68	72	133	0.5	-2.8	187	186	180	264	موريتانيا
15.0	15.6	16.3	24.2	76	77	74	171	2.1	-3.2	1,490	1,460	1,345	2,199	اليمن

المصدر : الملحق (3/2) و (4/2) و (7/2) ، وأعداد سابقة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ملحق (2/3) : الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية

(1990 و1995-2001)

(ألف هكتار)

نسبة التغير % 2001-2000	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
0.93-	64,819	65,430	65,219	66,882	67,104	67,232	67,301	58,942	أولاً : المساحة الزراعية الكلية
3.32	7,443	7,204	6,959	6,737	6,580	6,797	6,492	5,632	1- الأراضي الزراعية المستديمة
1.46-	57,376	58,226	58,260	60,145	60,524	60,435	60,809	53,310	2- الأراضي الزراعية الموسمية
7.78-	30,430	32,998	32,108	34,400	32,970	34,555	35,265	35,037	أ- الزراعة المطرية
2.52-	9,261	9,500	10,279	10,663	10,561	10,575	10,280	8,998	ب- الزراعة المروية
12.45	17,685	15,727	15,873	15,082	16,993	15,305	15,264	9,275	ج- الأراضي المتروكة (بور)
0.02	93,802	93,782	84,640	93,256	93,893	93,950	90,013	64,906	ثانياً : مساحة الغابات
0.14-	420,366	420,943	330,999	337,530	346,147	364,910	358,522	324,135	ثالثاً : مساحة المراعي

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2002.

تابع ملحق (2/3) : الموارد المائية المتاحة واستخداماتها في الزراعة في الدول العربية

نصيب الفرد من المتاح م/3فرد	نصيب الفرد من المستخدم م/3فرد	الاستخدامات (مليار م3)				الموارد المائية المتاحة (مليار م3/السنة)				مجموع الدول العربية
		استخدام الزراعة %	المجموع	الأخرى	الزراعية	المجموع	غير التقليدية	التقليدية المتجددة		
								جوفية	سطحية	
890	631	86.9	193.2	25.3	167.9	259.2	14.2	51.2	193.8	مجموع الدول العربية
208	151	75.0	0.8	0.2	0.6	1.2	0.1	0.4	0.7	الأردن
344	313	80.0	1.0	0.2	0.8	1.1	0.8	0.1	0.2	الإمارات
429	429	66.7	0.3	0.1	0.2	0.3	0.2	0.1	-	البحرين
485	242	87.5	2.4	0.3	2.1	4.8	0.3	1.8	2.7	تونيس
415	122	68.4	3.8	1.2	2.6	12.9	0.5	6.7	5.7	الجزائر
500	167	90.9	0.11	0.01	0.1	0.3	-	0.1	0.2	جيبوتي
534	435	86.3	7.3	1.0	6.3	8.8	3.3	2.3	3.2	السعودية
920	589	91.1	19.2	1.7	17.5	30.0	-	4.0	26.0	السودان
1733	797	78.1	13.7	3.0	10.7	29.8	2.1	5.6	22.1	سورية
1188	458	90.9	4.4	0.4	4.0	11.4	-	3.3	8.1	الصومال
1757	1645	96.9	41.3	1.3	40.0	44.1	0.1	2.0	42.0	العراق
864	520	92.3	1.3	0.1	1.2	2.2	0.1	0.6	1.5	عمان
333	333	50.0	0.2	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1	-	قطر
308	192	20.0	0.5	0.4	0.1	0.8	0.5	0.3	-	الكويت
1029	294	70.0	1.0	0.3	0.7	3.7	-	1.3	2.4	لبنان
635	981	84.3	5.1	0.8	4.3	3.3	0.6	2.5	0.2	ليبيا
1005	1005	83.7	78.0	12.7	65.3	70.0	5.0	13.0	52.0	مصر
695	318	87.1	9.3	1.2	8.1	20.4	0.4	4.0	16.0	المغرب
2815	185	92.3	0.54	0.04	0.5	7.6	0.1	1.5	6.0	موريتانيا
332	153	93.1	2.9	0.2	2.7	6.3	0.0	1.5	4.8	اليمن

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2002.

ملحق (3/3) : إنتاجية العمالة الزراعية في الوطن العربي  
(1990 و1995 و2000-2001)

الكفاءة الاقتصادية الزراعية <sup>(2)</sup>				إنتاجية العمالة الزراعية <sup>(1)</sup> (بالدولار)					
2001	2000	1995	1990	معدل النمو % 2001-2000	2001	2000	1995	1990	
0.37	0.34	0.36	0.33	0.6	2608	2591	2358	2198	مجموع الدول العربية
0.17	0.17	0.28	0.47	1.7-	906	922	1589	2300	الأردن
0.74	0.71	0.46	0.21	1.0	37124	36768	15923	6830	الإمارات
0.76	0.76	0.58	0.45	2.6-	19681	20213	13099	9441	البحرين
0.48	0.50	0.43	0.56	3.5-	2460	2549	2303	2457	تونس
0.40	0.35	0.38	0.43	12.8	2038	1807	1824	3832	الجزائر
0.04	0.04	0.04	0.03	1.3	71	70	64	49	جيبوتي
0.57	0.50	0.43	0.34	5.4	16389	15544	11719	7266	السعودية
0.64	0.66	0.50	0.51	4.5	659	631	306	1329	السودان
0.87	0.84	0.92	0.85	0.6	3088	3069	3598	3403	سورية
3.37	3.18	2.65	1.23	0.8-	41542	41884	38871	20899	العراق
0.06	0.05	0.07	0.06	1.9	1535	1506	1577	1361	عمان
0.32	0.29	0.56	0.28	4.1	17239	16552	15989	8242	قطر
0.43	0.33	0.38	0.72	5.1-	14097	14849	14240	14733	الكويت
2.25	2.09	1.51	1.14	6.0	29047	27397	15836	3791	لبنان
1.52	1.36	1.09	0.50	7.9-	22944	24917	22039	12936	ليبيا
0.48	0.47	0.43	0.46	6.8-	1652	1772	1140	829	مصر
0.45	0.30	0.36	0.40	50.0	1254	836	1154	1122	المغرب
0.38	0.37	0.43	0.47	1.0	292	289	452	536	موريتانيا
0.31	0.28	0.36	0.40	6.3	509	479	407	1039	اليمن

(1) متوسط حصة قيمة الناتج الزراعي / عدد العاملين الزراعيين.

(2) الكفاءة الاقتصادية الزراعية = نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي مقسومة على نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى إجمالي القوى العاملة في كافة القطاعات.

ملحق (4/3) : تطور انتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية  
(2002-1999)

نسبة التغير (2002-2001) %			نسبة التغير (2002-96) %			متوسط 1996 - 2002			**2002			2001			2000			1999			
الغلة	المساحة المحصولية	الانتاج	الغلة	المساحة المحصولية	الانتاج	الغلة	المساحة المحصولية	الانتاج	الغلة	المساحة المحصولية	الانتاج	الغلة	المساحة المحصولية	الانتاج	الغلة	المساحة المحصولية	الانتاج	الغلة	المساحة المحصولية	الانتاج	
(كغم/هكتار)	(الف هكتار)	(الف طن)	(كغم/هكتار)	(الف هكتار)	(الف طن)	(كغم/هكتار)	(الف هكتار)	(الف طن)	(كغم/هكتار)	(الف هكتار)	(الف طن)	(كغم/هكتار)	(الف هكتار)	(الف طن)	(كغم/هكتار)	(الف هكتار)	(الف طن)	(كغم/هكتار)	(الف هكتار)	(الف طن)	
7.63-	1.6-	9.1-	1.73-	1.69-	3.40-	1,479	29,342	43,495	1,471	28,802	42,381	1,593	29,257	46,607	1,314	29,074	38,200	1,442	27,512	39,684	الحبوب
14.53-	5.9	9.5-	2.81-	1.09-	3.90-	1,810	10,838	19,644	1,728	11,033	19,062	2,021	10,417	21,057	1,487	11,250	16,727	1,742	10,132	17,653	(القمح)
1.8	8.6	10.5	1.81	0.88	2.71	7,539	765	5,776	7,939	782	6,208	7,801	720	5,617	7,833	813	6,368	7,596	817	6,206	(الأرز)
36.0-	4.8	32.9-	14.53-	2.11-	16.33-	730	6,954	5,111	502	6,981	3,507	785	6,660	5,229	389	7,856	3,056	625	6,866	4,292	(الشعير)
3.4	2.5-	0.8	2.21	0.25	2.47	4,648	1,569	7,281	5,056	1,555	7,862	4,892	1,595	7,802	4,956	1,489	7,380	4,526	1,526	6,907	(الذرة الشامية)
2.9-	14.3-	16.8-	1.13	2.42-	1.31-	626	9,161	5,744	679	8,451	5,742	700	9,865	6,902	609	7,666	4,669	566	8,171	4,626	(الذرة الرفيعة والدخن)
5.2	0.2-	5.0	3.96	3.89-	0.08-	17,237	434	7,422	19,556	403	7,881	18,584	404	7,508	18,218	404	7,360	18,281	413	7,550	الدرنيسات
12.3-	7.4	5.8-	0.45-	2.57-	3.01-	1,065	1,282	1,365	1,104	1,185	1,308	1,259	1,103	1,389	919	1,160	1,066	924	1,204	1,113	بقوليات
9.9-	13.6	2.3	0.71-	1.74	1.02	849	3,661	3,094	832	3,939	3,279	924	3,467	3,204	779	3,752	2,924	764	4,100	3,134	البذور الزيتية
2.7	10.6	13.7	1.46	3.89	5.40	17,866	2,094	37,507	18,625	2,360	43,956	18,129	2,133	38,670	18,305	2,202	40,308	18,463	2,215	40,896	الخضراوات
0.4-	0.2-	0.6-	0.75-	2.12	1.35	8,582	2,416	20,706	8,381	2,548	21,355	8,411	2,553	21,474	8,554	2,528	21,624	8,341	2,499	20,845	الفواكه *
0.9-	0.4-	1.3-	2.93	2.63-	0.22	2,512	813	2,036	2,628	803	2,110	2,651	806	2,137	2,664	705	1,878	2,338	769	1,798	الألياف
0.9	2.8	3.7	1.69	0.69	2.39	100,181	219	21,977	104,923	222	23,293	104,032	216	22,471	100,425	228	22,897	101,113	221	22,346	قصب السكر
9.5-	9.9	0.5-	0.55-	5.73	5.16	47,276	138	6,554	44,645	155	6,920	49,333	141	6,956	49,493	148	7,325	48,490	157	7,613	الشمندر
0.0	0.0	0.0	2.13-	2.18	0.00	343	32	11	333	33	11	333	33	11	333	33	11	333	33	11	البن *

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية في الوطن العربي عام 2002.

\* منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بيانات الحاسب الآلي، 2003.

\*\* تقديري.

تابع ملحق (4/3) : تطور الانتاج الحيواني في الوطن العربي  
(1990 و 1995 - 2002)

الكمية: ألف طن

نسبة التغير % 2002-2001	نسبة التغير السنوي % 2002-1995	*2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
2.8	3.9	63,886	62,151	60,737	58,896	52,967	51,273	49,818	48,861	42,235	الأبقار والجاموس <sup>(1)</sup>
3.3	2.9	270,000	261,312	259,744	255,473	237,107	230,959	220,511	221,355	190,490	الأغنام والماعز <sup>(1)</sup>
0.04-	1.4	13,288	13,293	13,076	12,785	11,904	11,864	12,040	12,019	11,192	الأبل <sup>(1)</sup>
0.3	4.4	6,269	6,252	6,008	5,512	5,224	5,030	4,716	4,626	3,993	اللحوم
1.5	3.1	3,597	3,545	3,531	3,255	3,445	3,223	3,030	2,908	2,396	(لحوم حمراء)
1.3-	6.5	2,672	2,707	2,477	2,257	1,779	1,807	1,686	1,718	1,597	(لحوم بيضاء)
5.3	4.3	21,317	20,250	19,307	18,654	18,918	17,784	16,697	15,907	12,773	الالبان
0.9-	4.3	1,132	1,142	1,103	1,071	892	830	803	841	912	البيض

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2002.

(1) بالآلاف رأس.

\* تقديري.

ملحق (5/3) : تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية  
(1990 و1995-2002)

الكمية : بالآلاف طن

نسبة التغير % 2002-2001	*2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
1.0	3,403.4	3,371.3	3,052.2	2,761.9	2,467.0	2,546.5	2,310.8	2,437.2	1,857.8	مجموع الدول العربية
9.1	1.2	1.1	1.1	0.8	0.8	0.6	0.5	0.5	0.4	الأردن
2.7	115.6	112.6	105.5	117.6	114.7	114.4	107.0	105.9	95.1	الإمارات
8.9	12.2	11.2	11.9	11.5	9.8	10.1	9.4	9.3	8.1	البحرين
0.4	99.0	98.6	95.6	93.2	90.0	89.0	84.2	83.6	88.6	تونس
11.9-	90.1	102.3	102.3	90.0	92.3	93.1	88.6	106.3	91.0	الجزائر
0.0	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.3	0.4	0.4	جيبوتي
2.0	55.2	54.1	54.7	52.3	55.0	53.9	50.7	48.4	46.4	السعودية
2.6-	56.5	58.0	58.0	53.0	52.0	50.0	47.0	50.0	32.2	السودان
9.2	15.5	14.2	13.4	14.2	14.5	11.8	12.1	11.6	5.8	سورية
4.8-	104.8	110.1	83.3	99.0	15.9	17.2	16.2	16.4	17.5	الصومال
7.3-	30.6	33.0	28.0	19.0	32.0	37.0	35.0	33.0	18.6	العراق
1.9-	111.4	113.6	120.4	108.8	106.2	118.9	121.6	139.9	118.6	عمان
11.6-	6.1	6.9	7.1	4.4	5.4	5.0	4.7	4.3	5.7	قطر
22.8-	6.1	7.9	7.9	4.4	5.8	5.9	8.3	8.5	4.5	الكويت
7.5-	7.4	8.0	7.4	4.5	4.6	2.9	4.8	4.7	1.8	لبنان
29.7	49.3	38.0	38.0	38.0	37.0	36.0	28.0	28.0	7.8	ليبييا
17.0	898.9	768.2	724.4	648.9	545.6	457.0	431.6	407.1	338.0	مصر
9.5-	1006.1	1111.5	913.3	758.1	708.5	783.2	625.2	852.1	576.6	المغرب
2.4	577.4	563.6	544.9	504.8	450.4	554.4	547.8	441.1	322.4	موريتانيا
1.0	159.7	158.1	134.7	139.1	126.1	105.8	87.7	86.0	78.3	اليمن

\* تقديري.

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية في الوطن العربي عام 2002.

ملحق (6/3) : الصادرات والواردات الزراعية العربية  
(1990 و1995-2001)

(مليون دولار)

معدل النمو السنوي %				الواردات الزراعية								معدل النمو السنوي %				الصادرات الزراعية								
2000-2001	2000-1995	2001-1996	95-90	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	2001-2000	2000-1995	2001-1996	1995-1990	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
7.7-	4.6	1.9	1.8	27,108	29,380	27,069	29,262	27,983	24,697	23,457	21,438	0.6-	3.5	1.2	1.1-	6,780	6,823	6,661	6,428	7,614	6,389	5,746	6,088	مجموع الدول العربية
3.9-	2.5	6.2-	1.7	872	907	843	839	1,030	1,198	800	736	17.3	10.2-	7.0-	1.0-	367	313	373	478	548	527	536	564	الأردن
0.0	6.9	6.9	6.9	3,129	3,129	3,134	3,072	2,368	2,246	2,241	1,602	0.0	15.6	11.6	3.1	1,178	1,178	223	213	713	682	570	490	الإمارات
0.0	1.5	0.6-	11.0	449	449	461	529	457	462	417	247	0.0	9.5	13.8	62.5	107	107	102	81	52	56	68	6	البحرين
11.3	0.8-	3.0	12.3	1,205	1,083	1,323	1,505	1,480	1,039	1,129	631	14.7	1.5	4.9	3.7	965	841	1,380	1,154	1,179	758	779	649	تونس
8.4	5.0-	0.0	5.7	3,017	2,782	2,686	3,163	3,106	3,021	3,602	2,724	36.0	1.2-	1.5-	8.6	151	111	105	73	58	163	118	78	الجزائر
0.0	1.6	1.4	0.6	119	119	117	117	112	111	110	107	0.0	9.6	6.3	14.9	19	19	18	17	16	14	12	6	جيبوتي
0.0	5.1	2.2	3.4	5,900	5,900	5,263	5,188	5,067	5,280	4,595	3,888	0.0	9.2-	2.9	12.6	506	506	530	500	822	438	821	453	السعودية
73.8-	26.9	10.6-	1.9	318	1,213	413	526	532	558	369	336	35.6	16.3-	13.5-	13.3	274	202	440	533	533	565	492	264	السودان
7.3	52.5	1.0	34.7-	849	791	846	775	905	808	96	807	1.8-	26.4	5.4-	21.8-	561	571	647	816	936	742	177	605	سورية
0.0	8.6-	8.8-	3.3-	46	46	52	62	69	73	72	85	0.0	32.2-	29.1-	15.4-	5	5	5	25	20	28	35	81	الصومال
8.0-	9.9	11.4	10.3-	1,583	1,720	1,603	1,425	1,427	923	1,073	1,852	0.0	2.6-	6.9-	33.2-	7	7	7	22	18	10	8	60	العراق
14.9	17.3	19.2	1.7	1,260	1,097	788	960	836	523	494	455	70.2	20.1	33.4	10.5	679	399	301	361	338	161	160	97	عمان
0.0	11.0	20.1	7.2	672	672	641	309	296	269	399	282	0.0	5.2-	110.8	12.4	125	125	122	3	3	3	163	91	قطر
0.0	1.2-	0.9	12.5	1,276	1,276	1,130	1,388	1,352	1,221	1,352	751	0.0	17.4	18.4-	19.7-	78	78	115	217	167	216	35	105	الكويت
10.8	8.3	7.7	8.9	1,355	1,223	1,430	1,320	1,511	934	821	536	32.6	10.0	12.8	7.6-	179	135	142	102	129	98	84	125	لبنان
21.5-	13.9-	18.7-	4.4-	439	559	499	2,297	1,619	1,234	1,183	1,479	0.0	44.8	9.7	12.6	299	299	57	49	35	188	47	26	ليبيا
21.2-	15.3	5.6	10.8-	2,882	3,659	3,715	3,030	3,285	2,194	1,797	3,180	2.1-	4.8	6.1	14.9	567	579	572	483	842	421	457	228	مصر
51.8-	1.3-	13.6-	20.1	918	1,904	1,254	1,877	1,549	1,912	2,037	814	62.8-	4.7	16.8-	14.6-	411	1,106	1,455	965	843	1,032	877	1936	المغرب
12.5-	15.8-	15.2	6.2	63	72	107	129	136	31	170	126	0.6-	8.8-	8.7-	7.0	155	156	15	246	250	244	247	176	موريتانيا
3.0-	2.2	2.8	2.6-	756	779	764	751	846	660	700	800	70.9	7.5	27.9	4.6	147	86	52	90	112	43	60	48	اليمن

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2002 .

ملحق (7/3) : واردات الدول العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية  
(1990 و 1995 - 2001)

الكمية : ألف طن

القيمة : مليون دولار امريكي

نسبة التغير (2001 -2000) %		نسبة التغير (2000 -95) %		نسبة التغير (2001 -96) %		نسبة التغير (95 -90) %		2001		2000		1999		1998		1997		1996		1995		1990		
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
1.6-	1.6	0.8	3.0	1.1-	4.8	1.7	1.7	17,234	67,769	17,518	66,716	17,311	64,187	18,203	59,057	17,147	57,122	18,216	53,507	16,810	57,642	15,458	53,111	الاجمالي
2.7-	0.9-	1.0	4.1	1.9-	6.2	1.7	1.9	6,523	43,036	6,701	43,439	6,151	41,300	6,302	36,620	6,678	34,205	7,185	31,820	6,377	35,603	5,852	32,328	الحبوب والدقيق
2.9	11.3	7.4-	1.6-	0.3-	3.8	5.7	0.7-	176	520	171	467	207	495	168	443	149	495	179	432	251	505	190	523	البطاطس
15.2	10.4	0.8-	3.4	3.9-	0.8	8.6-	3.4-	1,407	5,131	1,221	4,647	1,359	4,946	1,479	4,595	1,233	5,568	1,717	4,929	1,270	3,929	1,989	4,659	سكر خام
12.4-	7.8	4.0	2.2	1.2-	1.6	10.8	14.2	432	978	493	907	395	695	280	500	325	646	459	905	406	813	243	418	يقوليات
10.2	21.4	8.5	16.9	13.1	24.2	23.2	36.6	499	1,603	453	1,320	352	912	409	926	327	725	270	543	301	605	106	127	البذور الزيتية
14.3-	2.1	7.1-	2.0-	6.7-	0.8	7.9	2.2	1,185	2,429	1,383	2,378	1,620	2,475	1,938	2,311	1,537	2,126	1,674	2,337	2,003	2,631	1,371	2,361	زيوت نباتية
7.0-	2.1	1.4	1.0-	2.2	2.8	3.2	4.6	691	1,733	743	1,697	718	1,735	695	1,661	688	1,587	621	1,513	694	1,784	593	1,423	خضر
4.7	1.7	1.0	4.1	1.4	2.1	10.9	7.0	1,028	2,274	982	2,237	1,024	2,222	1,098	2,146	804	2,202	959	2,053	936	1,830	559	1,307	فاكهة
11.5-	14.0-	15.6	3.7	10.3	7.6	7.9	14.4	494	588	558	684	560	741	487	494	429	504	303	408	270	570	185	291	أبقار وجاموس (حية) <sup>(1)</sup>
2.3-	0.5	2.0-	5.2-	4.0-	4.4-	2.2-	5.5	598	11,609	612	11,555	634	13,859	647	13,801	572	13,593	734	14,508	678	15,086	757	11,557	أغنام وماعز (حية) <sup>(1)</sup>
7.3-	7.8-	7.0	1.7-	1.8-	0.0	2.3-	7.5	1,418	937	1,529	1,016	1,528	972	1,681	1,104	1,670	1,220	1,556	938	1,088	1,106	1,224	772	لحوم
6.7	5.7	0.2-	0.9-	1.3	2.6	0.5	0.8-	2,256	8,614	2,114	8,148	2,174	7,974	2,404	8,308	2,228	7,979	2,114	7,587	2,138	8,537	2,083	8,909	الالبان ومنتجاتها
2.3-	1.4	3.5-	3.2	1.8-	3.8	2.3	4.7-	84	70	86	69	88	63	102	64	86	52	92	58	103	59	92	75	البيض
6.1-	13.6	9.9	10.3	4.6	2.5	6.6	2.8	443	444	472	391	501	398	513	379	421	317	353	392	295	240	214	209	الاسماك

(1) ألف رأس.

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية عام 2002.

ملحق (8/3) : الصادرات بالكمية والقيمة من السلع الغذائية  
(1990 و1995-2001)

الكمية : ألف طن

القيمة : مليون دولار امريكي

نسبة التغير (2001-2000) %		نسبة التغير (2000-1995) %		نسبة التغير (2001-1996) %		نسبة التغير (1995-1990) %		2001		2000		1999		1998		1997		1996		1995		1990		
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
10.1-	4.4-	2.5-	2.2-	2.8-	0.1	4.9	7.1	2,596	6,844	2,889	7,161	3,431	7,033	2,942	5,804	3,550	7,312	2,985	6,813	3,285	7,991	2,585	5,680	الاجمالي
5.9	13.6	5.8-	13.4-	5.4-	0.0	7.7	13.1	342	1,767	323	1,555	296	1,419	359	1,370	530	2,196	452	1,763	435	3,184	300	1,723	الحبوب والدقيق
10.1-	5.6	13.5-	11.2-	11.9-	9.7-	0.6-	3.9	71	374	79	354	129	528	83	369	92	407	134	623	163	641	168	529	البطاطس
22.4	16.7	6.2-	4.8	2.8-	6.4	0.5	0.7	71	266	58	228	29	102	39	147	89	262	82	195	80	180	78	174	سكر خام
0.0	16.7	10.9	4.2	6.4-	9.0-	3.1-	11.1	79	168	79	144	107	176	92	131	131	258	110	269	47	117	55	69	بقوليات
21.5-	56.4-	10.0	9.4	3.6-	10.3-	3.0	9.2	128	105	163	241	134	180	143	304	143	246	154	181	101	154	87	99	البذور الزيتية
21.8-	17.1-	4.7-	0.8	3.2-	9.1	17.3	24.2	338	360	432	434	721	470	529	422	685	477	398	233	549	417	247	141	زيوت نباتية
1.9-	4.0-	3.6-	3.3	5.7	2.0	8.0	2.1	469	1,349	478	1,405	609	1,232	560	1,131	487	1,044	355	1,224	574	1,193	390	1,075	خضر
13.3-	11.3-	5.1-	4.7	2.8-	1.1	4.1	3.1-	604	1,355	697	1,528	841	1,752	624	1,038	750	1,299	697	1,281	905	1,213	741	1,423	فاكهة
0.0	1.3-	5.3-	7.6-	6.8-	8.2-	11.9-	9.7-	19	75	19	76	19	85	21	94	22	100	27	115	25	113	47	188	أبقار وجاموس (حية) <sup>(1)</sup>
53.0-	36.7-	2.7	5.6-	18.0-	12.2-	10.2-	9.9	117	2,070	249	3,271	269	4,857	263	4,532	290	4,161	316	3,962	218	4,359	374	2,713	أغنام وماعز (حية) <sup>(1)</sup>
7.8-	5.9-	4.1-	2.9-	2.7-	2.0-	28.2	18.7	83	48	90	51	91	50	101	55	132	75	95	53	111	59	32	25	لحوم
27.5	7.5-	29.0	16.3	12.4	4.1	3.6	18.2	255	532	200	575	166	542	105	393	178	616	142	435	56	270	47	117	الالبان ومنتجاتها
9.1-	10.0-	0.9	0.0	2.8-	2.1-	2.0	2.1	20	18	22	20	20	17	23	21	21	19	23	20	21	20	19	18	البيض
21.5-	19.8-	9.4-	2.9	14.0-	1.3-	12.8	13.6	568	502	724	626	1,134	565	954	423	727	413	1,210	536	1,184	543	649	287	الأسماك

(1) بالآلف رأس.

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية عام 2002.

### ملحق (9/3) : التجارة الزراعية العربية البينية

ب- مساهمة الدول العربية في إجمالي التجارة البينية الزراعية العربية  
نسبة مئوية  
(2001 - 1999)

2001	2000	1999	
100.0	100.0	100.0	مجموع الدول العربية
17.3	11.7	7.2	الأردن
-	13.8	12.7	الإمارات
6.6	5.2	3.2	البحرين
8.9	5.1	4.8	تونس
1.1	0.6	1.1	الجزائر
-	-	19.6	السعودية
6.9	5.2	14.0	السودان
15.1	13.1	8.5	سورية
12.9	5.9	-	عمان
-	3.4	2.0	قطر
-	-	7.2	الكويت
9.9	7.0	4.1	لبنان
-	-	1.2	ليبييا
10.7	17.5	8.2	مصر
2.0	3.0	1.6	المغرب
8.7	8.5	4.6	اليمن

أ- الأهمية النسبية للواردات البينية الزراعية والصادرات البينية الزراعية العربية  
(2001 - 2000)

الصادرات البينية		الواردات البينية		
2001	2000	2001	2000	
22.10	23.30	4.10	5.08	مجموع الدول العربية
81.00	76.10	17.70	13.80	الأردن
-	3.60	-	12.40	الإمارات
28.00	29.80	31.90	28.90	البحرين
17.00	13.80	5.80	3.80	تونس
1.70	4.20	0.80	0.50	الجزائر
-	-	-	-	السعودية
48.00	56.80	15.70	3.90	السودان
58.80	54.60	8.00	11.90	سورية
25.50	9.00	13.20	13.30	عمان
-	1.90	-	15.50	قطر
-	-	-	-	الكويت
48.40	54.30	12.90	11.70	لبنان
-	-	-	-	ليبييا
31.40	81.10	3.60	2.00	مصر
8.80	5.60	1.80	2.40	المغرب
-	-	-	-	موريتانيا
53.00	90.00	19.90	31.30	اليمن

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية في الوطن العربي عام 2002.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية في الوطن العربي عام 2002.

ملحق (10/3) : الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية  
( 1990 و1995 و2001 )

(مليون دولار)

نسبة التغير في نسبة الإكتفاء الذاتي 2001-2000 %	نسبة الإكتفاء الذاتي 2001 %	نسبة الإكتفاء الذاتي 2000 %	نسبة الإكتفاء الذاتي 1999 %	نسبة الإكتفاء الذاتي 1998 %	نسبة الإكتفاء الذاتي 1997 %	نسبة التغير في قيمة الفجوة الغذائية 2001-2000 %	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
						1.2	14,070	13,905	11,764	13,472	12,073	13,285	12,341	12,224	الاجمالي
12.1	52.0	46.4	50.1	56.7	54.9	3.1-	6,181	6,378	5,855	5,943	6,148	6,733	5,942	5,552	الحبوب والدقيق
10.4	50.8	46.0	50.4	51.7	50.7	5.0	2,889	2,752	2,528	3,201	2,853	3,842	2,870	2,383	(القمح والدقيق)
73.6	36.8	21.2	32.8	50.0	38.1	10.1-	859	956	899	647	1,114	908	745	706	(الشعير)
12.4	76.2	67.8	77.0	72.9	73.4	13.6-	968	1,120	975	999	1,045	792	936	847	(الأرز)
7.0	41.2	38.5	36.8	48.7	51.6	1.2	1,339	1,323	1,339	1,047	1,009	1,125	797	699	(الذرة الشامية)
0.5-	97.8	98.3	100.5	99.0	98.7	14.1	105	92	78	85	57	45	88	22	البطاطس
6.6-	35.3	37.8	33.4	34.5	29.1	14.9	1,336	1,163	1,330	1,440	1,144	1,635	1,190	1,911	سكر (مكرر)
8.0	62.2	57.6	68.2	80.4	75.8	14.7-	353	414	288	188	194	349	359	188	بقوليات
10.7-	40.7	45.6	43.6	41.4	52.0	13.5-	952	1,101	1,041	1,690	928	1,350	1,554	1,128	زيوت وشحوم
0.3-	98.9	99.2	98.8	98.6	98.5	16.2-	222	265	109	135	201	266	120	203	الخضراوات
0.9-	96.4	97.3	98.2	96.1	96.5	48.8	424	285	183	474	54	262	31	182-	الفواكه
1.6	87.3	85.9	85.8	83.6	84.4	7.2-	1,325	1,439	1,437	1,580	1,538	1,461	977	1,192	لحوم
0.7-	71.0	71.5	71.6	70.5	70.7	4.5	2,001	1,914	2,008	2,299	2,050	1,972	2,082	2,036	الألبان ومنتجاتها
0.8	97.6	96.8	97.0	96.3	96.9	29.4-	24	34	44	39	36	40	81	86	البيض
6.1-	101.8	108.4	106.6	101.8	103.9	50.4-	125-	252-	633-	441-	306-	857-	889-	435-	الإسماك

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2002.